الموسوعة الصغيرة

١٥

العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي

د. كاظم حبيب

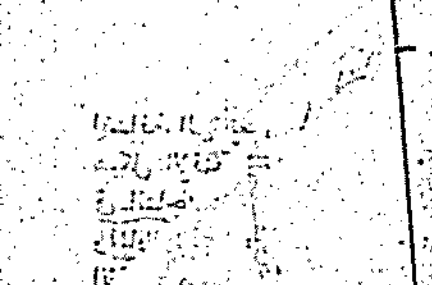

العوامل المحفزة للنمو الدخل القومي

د . كاظم حبيب

منشورات وزارة الثقافة والفنون

١٩٧٨ الجمهورية العراقية

الفصل الاول

مفهوم الدخل القومي ومكوناته

يحتل موضوع الدخل القومي من حيث التكوين والتوزيع والاستخدام اهمية كبيرة جدا في اقتصاديات جميع البلدان ، وقد اعارته الدراسات النظرية والتطبيقية للاقتصاديين الكلاسيكيين والمحدثين اهمية استثنائية . وتتأتى اهميته من كونه يعبر بوضوح كبير عن واقع التطور في القوى المنتجة وطبيعة علاقات الانتاج السائدة ومؤشرا مهما لمستوى المعيشة العامة في هذا البلد او ذاك . فحجم الدخل القومي وتركيبه ومصادر انتاجه ومعدلات نموه السنوية كلها مؤشرات اساسية تشخص بدقة كبيرة مستوى التطور في القطاعات الاقتصادية الانتاجية القائمة وسعة قاعدتها وكفاءة الاداء فيها ومستوى الوحدة العضوية المتحققة لعملية اعادة الانتاج الاجتماعية في الاقتصاد الوطني . كما تجسد مضمون واتجاهات التطور في العلاقات الاقتصادية الدولية،

اضافة الى تعبيرها عن واقع التوازن القائم في هيكل الاقتصاد ومقدار ونسب مساهمة كل قطاع في انتاجه ومدى سلامة او اختلال ذلك التوازن وآثاره المباشرة وغير المباشرة على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد المعني .

اما مرحلتا توزيع واعادة توزيع الدخل القومي فهما انعكاس كامل لطبيعة مرحلة الانتاج لطبيعة علاقات الانتاج السائدة وتعبران بصورة دقيقة جدا عن واقع التملك القائم لوسائل الانتاج الاساسية في المجتمع .

ففي ضوء هذه الحقيقة يقتسم المجتمع الدخل القومي بصورة مباشرة اولا ، كما يقتسم الخدمات الاجتماعية بمختلف جوانبها ثانياً .

وتقدم احصائيات توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية في ضوء موقعها من وسائل الانتاج اولا واعادة توزيع الدخل القومي وفق الاسس ثانيا جوهر النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي القائم وطبيعة توازن القوى الطبقية والسياسية في المجتمع . اما مرحلة استخدام الدخ ل القومي فترتبط عضويا وتخضع للصيغة الجارية في مرحلتي التوزيع واعادة التوزيع له . فعند توزيع الدخل القومي بين الاجر وفائض القيمة في النظام الرأسمالي او بين الانتاج الضروري

والانتاج الاضافي في المجتمع الاشتراكي ، يبدو واضحا اسس توزيعه بين الاستهلاك والتراكم وفي كل منهما ايضا ، وتخفيم العلاقة بين حصة الاستهلاك الاجتماعي والتراكم في اطار فائض القيمة لنفس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . وعدا ذلك تؤثر العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبخاصة التجارة الخارجية ، تأثيرا كبيرا جدا على اتجاهات توزيع واستخدام الدخل القومي . فعندما يكون البلد ناميا ومجبرا على استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية ، يضطر الى تصدير كميات كبيرة من الدخل القومي الى خارج القطر مما يؤدي الى اضعاف قدرته على تحقيق التراكم المنشود لتنمية معجلة ورفيعة للاقتصاد الوطني مثلا .

ويعبر حجم الدخل القومي ومعدلات نموه السنوية بالارتباط مع عدد السكان اولا وعدد المشتغلين في القطاعات الانتاجية من الاقتصاد الوطني ثانيا عن واقع ومستوى التطور في القوى المنتجة المادية والبشرية وعن مستوى التنظيم وكفاءة الاداء وعن واقع التطور في انتاجية العمل، كما ان معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي هو تعبير عام عن مستوى التطور في الاقتصاد الوطني ، رغم ان مثل هذا المؤشر يخفي ، ان اخذ

بمفرده ، حقيقة التمايز القائم في المجتمعات الرأسمالية واقتصاديات البلدان النامية في توزيع واعادة توزيع الدخل القومي اولا وحقيقة التخلف في تركيب اقتصاديات هذه البلدان ثانيا والتمايز في مشاركة كل قطاع في تكوين الدخل القومي ثالثا .

من هنا تبدو بوضوح الاهمية البالغة لمقولة الدخل القومي باعتباره تجسيدا لحجم النشاط الاقتصادي للمجتمع وضرورة تعريفه بصورة دقيقة . ومن هذا المنطلق جرى اهتمام كبير باعطاء تعريف للدخل القومي والبحث فياقتصادياته والكشف عن جوانبه وعلاقاته المتعددة الجوانب والمتبادلة التاثير .

لقد اختلف الاقتصاديون الكلاسيكيون والمحدثون في تعريف الدخل القومي بحكم المدارس الفكرية الاقتصادية والاجتماعية التي ينتمون اليها .

فقد عرفه ساموبلسن مثلا بانه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة اصحاب عوامل الانتاج من اجور + الفائدة الصافية على القروض والسندات + الربح الصافي للملكية الخاصة + ارباح الشركات

+ الدخل الصافي للمشروعات الفردية(١) ، كما عرفه هكس بانه مجموع السلع والخدمات ردت الى اساس عام بقياسها بالنقود(٢) ، في حين عرفه مارشال على انه « كمية الانتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل وراس المال في تفاعلهما مع مصادر الثروة الطبيعية » واعتبر ان صافي الدخل القومي الحقيقي هو عائدات البلاد او المنفعة القومية(٣) . كما عرفه فيليبس على انه مجموع القيمة الصافية للسلع والخدمات المنتجة من قبل سكان البلد خلال السنة(٤) ، على ان يتم عند جمع قيم السلع

(١) راجع : سامي عطو ، د. بديع القدو : الدخل القومي والاستخدام ، مطبعة العاني ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٧١ ـ ص٣٠

(٢) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٣٠

(٣) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٣١
راجع ايضا : د. خزعل البرماني ، الدخل القومي والاستخدام ـ مطبعة سلمان الاعظمي ـ بغداد ، الطبعة الاولى ١٩٦٨ ، ص٢٣

(٤) راجع : د. خيرالدين حسيب ـ تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ منشورات دار الطليعة ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ، شباط ١٩٦٤ ، ص١٤
راجع ايضا : د. جواد هاشم ، الحسابات القومية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢

والخدمات المنتجة استبعاد المنتجات الوسطية التي تنتج في احدى المراحل وتستعمل مرة ثانية في انتاج سلع اخرى(٥) . ويجمع تعريف الدخل القومي السابق نظرية واحدة ، هي النظرية البرجوازية بمدارسها المختلفة .

اما النظرية الاشتراكية فتعرف الدخل القومي على انه « مجموع القيم الجديدة المنتجة في القطاعات الانتاجية خلال فترة زمنية معينة(٦) »، وهو ذلك الجزء من الانتاج المادي الاجتماعي السنوي المتبقي بعد طرح قيمة وسائل الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج السنوية . ويظهر بشكله العيني على اساس اجمالي الكمية المنتجة من السلع الاستهلاكية وذلك الجزء من السلع الانتاجية الموجهة لاغراض توسيع الانتاج في جميع فروع الاقتصاد الوطني لبلد معين في سنة معينة(٧) .

ويبدو من التعريفين ان الفرق الجوهري بينهما يدور حول الموقف من عناصر الانتاج وتحديد

(٥) راجع : نفس المصدر السابق ص١٤

(٦) راجع : القاموس الاقتصادي Z - A الجزء الثاني ـ الدار الاقتصادية للنشر ، برلين ١٩٦٦ ص٢٣١

(٧) راجع : البروفسور الدكتور هيلموت كوتسيولك ـ المسائل الاساسية لنظرية الدخل القومي ـ الاشتراكية ـ الدار الاقتصادية للنشر ، برلين ١٩٥٧ ، ص٧

العنصر المنتج للدخل القومي . ففي الوقت الذي

١- تعتبر النظرية البرجوازية ان عوامل الانتاج اربعة وهي : الانسان ، راس المال ، الارض والمنظم ، وانها جميعا تشارك في انتاج الدخل القومي . ويترتب على ذلك حق كل عامل من عوامل الانتاج في الحصول على الجزء الذي انتجه من الدخل القومي ، ولابد من توزيع الدخل القومي على عوامل الانتاج على شكل اجر وفائدة وريع وربح(٨) .

٢- وترى النظرية الاشتراكية ان عناصر الانتاج الاساسية هما اثنان : الانسان المنتج ووسائل الانتاج . وان السلع المنتجة تتضمن القيمة القديمة التي انتجها الانسان ذاته في عملية انتاج سابقة ، وهي (قيمة وسائل الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج) وتبرز بشكل ادوات عمل ومواد عمل ، والقيمة الجديدة التي انتجها الانسان اثناء عملية الانتاج الجديدة وهي قيمة قوة العمل المبذولة اثناء انتاج السلع المادية وبالتالي فان من يستحقها هو منتجها الفعلي ، الانسان المنتج .

(٨) راجع : مجلة الاقتصادي ـ جمعية الاقتصاديين العراقيين ـ العدد (١) ـ ١٩٧٠ السنة الحادية عشرة حول مفهوم ومصدر الربح العقاري في القطاع الزراعي ـ د. كاظم حبيب ، ص٤٠

وينشأ عن هذا الفرق الجوهري نقطة تباين اخرى تدور حول القطاعات التي ينتج فيها الدخل القومي . ففي الوقت الذي ترى النظرية البرجوازية ان قطاع الخدمات يشارك مع بقية القطاعات الاقتصادية في انتاج الدخل القومي ، تؤكد النظرية الاشتراكية العلمية على ان القطاع المنتج للدخل القومي هي فقط القطاعات الاقتصادية الانتاجية . وهذا التحديد لا يقلل باية حال من الاحوال من اهمية وضرورة وجود قطاعات الخدمات المختلفة ودورها غير المباشر في التاثير سلبا او ايجابا على معدلات نمو الدخل القومي .

التعريف المقترح

وعليه يمكن القول بان الدخل القومي لاي بلد من البلدان يعبر عن اجمالي قيمة الانتاج الاجتماعي المتحقق في فترة زمنية معينة مطروحا منه مجموع قيمة وسائل الانتاج المستخدمة في انتاج السلع المادية . وهذا التعريف المكثف للدخل القومي يشتمل على المضامين الاساسية التالية :ـ

اولا : مصدر تكوين الدخل القومي :

تشكل القطاعات الاقتصادية الانتاجية لاقتصادات جميع البلدان المصدر والمعين الذي لا ينضب لتكوين الدخل القومي ، ويعتمد مستوى نمو وحجم الدخل القومي على مستوى تطور وسعة

هذه القطاعات . وهذا يعني بالضبط ان مصدر الدخل القومي هو العمل المنتج ، هم الشغيلة الذين يعملون في هذه القطاعات . ماذا يعني ذلك ؟ من المعروف ان الانتاج هو تعبير عن النشاط الاقتصادي الواعي والهادف الذي يقوم به الانسان في المجتمع من اجل اشباع حاجياته المادية المختلفة ويستخدم لهذا الغرض وسائل الانتاج المتوفرة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري في هذا البلد او ذاك . ويتم انتاج حاجيات الانسان في اطار علاقات انتاج معينة ، تتحدد فيها اساسا الملكية لوسائل الانتاج وبالتالي طبيعة توزيع الانتاج المتحقق ، مثل علاقات انتاج عبودية او اقطاعية او راسمالية او اشتراكية . الا ان عملية الانتاج لا تتم الا بامتزاج عناصر الانتاج الثلاثة التالية : الانسان بقواه الفكرية والجسدية وخبراته ومعارفه ومهاراته المتراكمة من جهة وادوات العمل المتوفرة كالطرقة والمنشار والمسحاة والماكنة والمضخة ... الخ من جهة ثانية، ومواد العمل الموجودة باشكال مختلفة في الطبيعة كالاخشاب والنفط الخام والحديد والارض ... او بصورة مصنعة من جهة ثالثة ، والتي يطلق عليها مجتمعة بالقوى المنتجة . ان التقاء عناصر الانتاج الثلاثة في عملية عمل معينة وفي اطار علاقات انتاج محددة يطلق عليها عملية الانتاج .

وعملية الانتاج تعني قيام الانسان المنتج ، مستخدما ومستهلكا لقواه الفكرية والجسدية ومستفيدا من معارفه وخبراته ومهاراته المختلفة بصورة موجهة وواعية ، باستعمال ادوات العمل الضرورية والمتوفرة ليغير بواسطتها شكل ومواصفات مواد العمل بصورة هادفة محولا اياها الى منتجات او سلع معينة ذات اشكال ومواصفات جديدة قادرة على اشباع حاجات المجتمع المختلفة .

وعملية التغيير الجارية في شكل ومواصفات مواد العمل التي يقوم بها الانسان باستعماله ادوات العمل المختلفة هي التي تضيف الى مواد العمل السابقة المحولة الى سلع جديدة قيمة جديدة ، بحيث تصبح مؤهلة لاستعمالات معينة لافراد المجتمع . وخلال هذه العملية نلاحظ الظواهر المهمة التالية :ـ

١● ان الانسان العامل خلال عملية الانتاج يستهلك قواه الفكرية والجسدية ويخلق بذلك القيمة الجديدة التي تتضمنها السلع المنتجة ، وهو بحاجة ماسة الى تجديد قوة عمله .

٢● حصول اندثار بجزء من قيمة ادوات العمل المستعملة في عملية انتاج السلع المادية تتحملها السلع الجديدة المنتجة وتصبح جزءا من قيمتها التبادلية ، حيث ان الجزء المندثر

هو قيمة محولة الى المنتج الجديد .

٣● ان قيمة مواد العمل المستخدمة في الانتاج تنتقل قيمتها بالكامل الى السلع الجديدة المنتجة وتصبح جزءا من قيمتها التبادلية ايضا .

وفي ضوء ذلك يلاحظ ان قيمة السلع الجديدة المنتجة تتضمن ثلاث مكونات فقط هي ① قيمة قوة العمل المستهلكة اثناء الانتاج ② ومقدار قيمة الاندثار في ادوات العمل المستعملة ③ وقيمة مواد العمل الداخلة في السلع المنتجة . وفي ضوء ذلك يمكن متابعة حركة انتاج السلع المادية في المخطط التالي :(١)

(١) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٤٣

مخطط رقم (١)

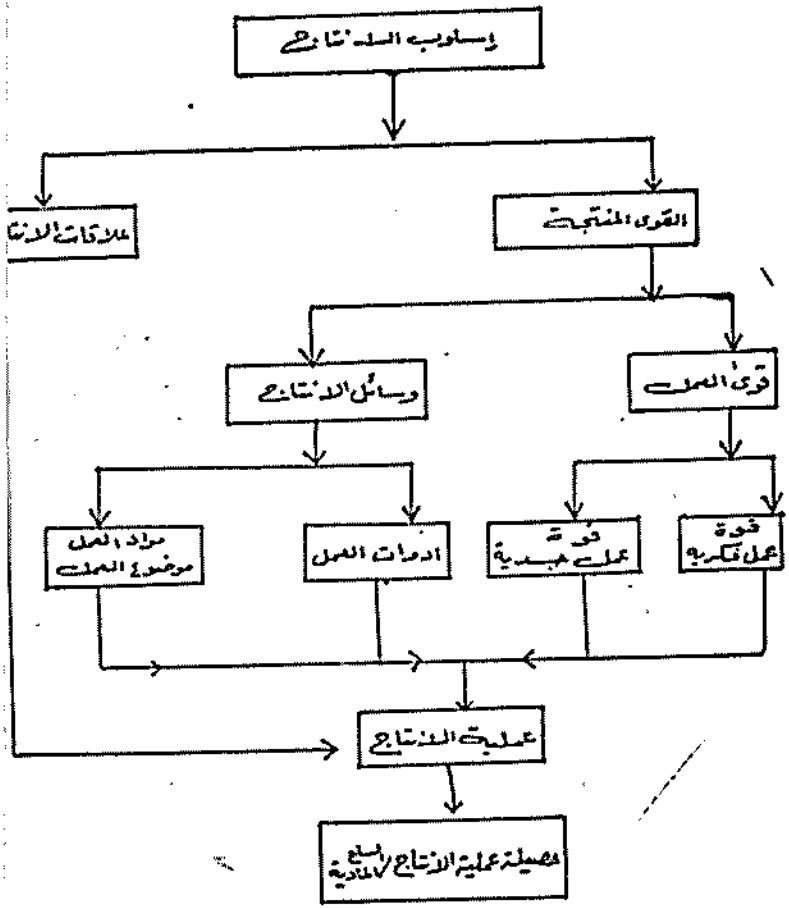

وفي ضوء ذلك يتحدد انتاج الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية التالية :(١٠)

ـ القطاع الصناعي ، سواء كان صناعات انتاج وسائل الانتاج ام انتاج وسائل الاستهلاك . وهذا يعني انه يتضمن الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الانتاجية والاستهلاكية . اضافة الى انتاج الطاقة والماء .

ـ القطاع الزراعي والغابات وصيد الاسماك

ـ قطاع الانتاج الحرفي الصغير واليدوي سواء كان في الزراعة ام الصناعة ام في القطاعات الانتاجية الاخرى .

ـ قطاع البناء (التشييد) .

ـ قطاع النقل السلعي والمواصلات .

ـ قطاع التجارة بما فيها التخزين السلعي ومؤسسات انتاج الطعام كالفنادق والمطاعم ...

ـ واخيرا وبسبب التطور الكبير في العلوم والتكنولوجيا وتحولها الى جزء اصيل من القوى المنتجة فان البحث العلمي ومؤسساته المختلفة

---

(١٠) راجع : البروفسور الدكتور هيلموت كوتسيولك ، المسائل الاساسية ، مصدر سابق ص٢٤

تدخل ضمن اطـار القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني .

ويستنتج من ذلك ان القطاعات الاقتصادية الخدمية لا تدخل ضمن القطاعات المنتجة للدخـل القومي . وهو صحيح . الا ان هذا لا يقلل من اهمية وضرورة وجود مثل هـــذا النشاط الاجتماعـي الاساسي مثل التعليم والثقافة العامة والرياضـة والصحة والدفاع الوطني والامن الداخلي واجهزة الدولة المختلفة الاخرى ونقل الافراد ... الخ . فلكل من هذه القطاعات دوره في الاقتصاد الوطني والمجتمع ويحتل كلا منها مكانته المتطورة والمتغيرة من مرحلة الى اخرى ، وقسم منها لا غنى عنـه لكي تؤدي القطاعات الانتاجية دورها في انتـاج السلع المادية للمجتمع . الا ان هذه القطاعـات لا تخلق سلعا جديدة وبالتالي لا تضيف قيمة ماديـة جديدة للمجتمع ، بل انها كقطاعات خدمية تساهم في استهلاك جزء من الدخل القومي من اجل انجاز نشاطاتها الاقتصادية الخدمية لصالح الافراد فـي المجتمع او لصالح المجتمع باسره .

ثانيا : الدخل القومي كجزء من قيمة الانتاج الاجمالـي

يشير تعريف الدخل القومي الى انه ناجم عن حاصل طرح مجموع قيمة المندثر من ادوات العمل

والمستخدم من مواد العمل من اجمالي قيمة الانتاج في المجتمع . وهذا يعنـــي ان الدخل القومي هو صافي الناتج القومي المتحقق لبلد معين في فتـرة زمنية معينة ، اي مجموع القيم الجديدة المنتجـة في القطاعات الاقتصادية الانتاجية في مكان وزمان معينين .

ومن المعروف ان قيمة سلعة معينة تـاوي مقدار وقت العمل الضروري اجتماعيا المبذول في انتاجها . وبما ان وقت العمل يتكون من وقت عمل حي يتجـسد في استهلاك قوة العمل اثناء الانتاج ، ووقت عمل ميت يتجـــسد في وسائل الانتـاج المستخدمة في عملية الانتاج المادي فان :

قيمة الانتاج الاجمالي لبلد معين في سنة معينة = مقدار وقت العمل الحي المبذول في انتاج السلع المادية + مقدار وقت العمل الميت المستخدم في انتاجها .

او ان :

قيمة الانتاج الاجمالي = مقدار وقت العمل الحي المبذول + مقدار المندثر من قيمة ادوات العمل + مقدار قيمة المستخدم من مواد العمل .

وبما ان قيمة الانتاج الاجمالي = الدخـل القومي + مقدار المندثر من قيمة ادوات العمل + مقدار قيمة المستخدم من مواد العمل

فان الدخل القومي = مقدار وقت العمل الحي المبذول في انتاج السلع المادية

وبما ان :

مقدار وقت العمل الحي المبذول = مقدار وقت العمل الضروري + مقدار وقت العمل الزائد

فان :

الدخل القومي=مقدار وقت العمل الضروري + مقدار وقت العمل الزائد ؛

وبما ان :

مقدار وقت العمل الضروري=الاجر

ومقدار وقت العمل الزائد=فائض القيمة

فان :

الدخل القومي=الاجر+فائض القيمة

ويمكن التعبير عن ذلك بصيغة اخرى كما يلي :ـ (*)

(*) ملاحظة : تستخدم البلدان الاشتراكية المصطلحات التالية:
الانتاج الضروري ويقابله في النظام الراسمالي الاجور
الانتاج الزائد ـ ويقابله في النظام الراسمالي فائض القيمة مع الفارق الاساسي في المحتوى بين الاثنين ، ويطلق عليه ايضا الفائض الاقتصادي .
الارصدة الثابتة ـ ويقابله راس المال الثابت في النظام الراسمالي

قيمة السلع المنتجة = راس المال الثابت + راس المال المتحرك + فائض القيمة

وبما ان :

راس المال الثابت = مجموع قيمة الاندثار من وسائل الانتاج

فان :

الدخل القومي = قيمة السلع المنتجة ـ راس المال الثابت

او ان :

الدخل القومي = راس المال المتحرك+فائض القيمة

وبما ان :

راس المال المتحرك = الاجور

فان :

الدخل القومي = الاجور + فائض القيمة

وما ذكر سابقا يمكن وضعه في مخطط توضيحي مناسب :

مخطط رقم (٢)

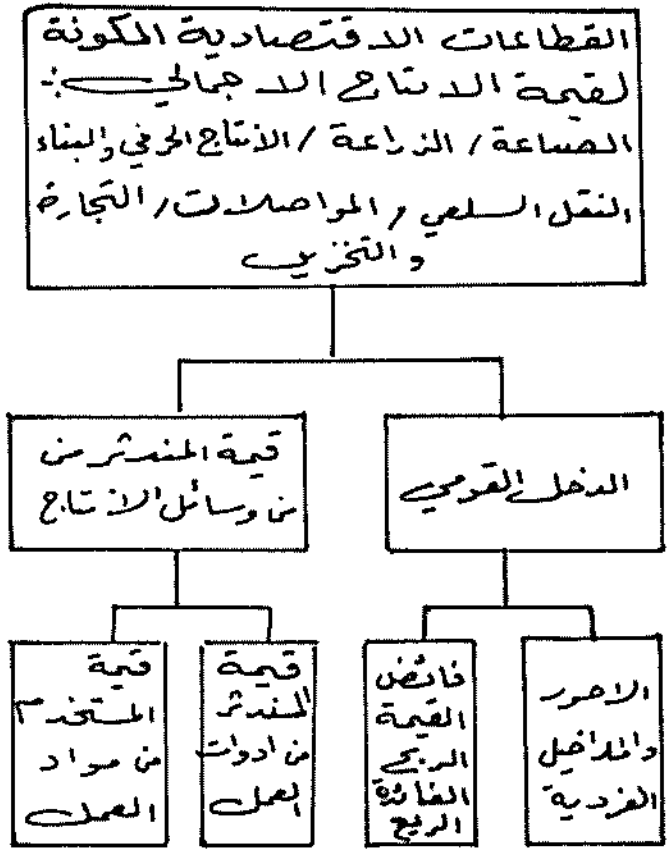
القطاعات الاقتصادية المكونة لقيمة الدخل الاجمالي :
الصناعة / الزراعة / الانتاج الحرفي والبناء
النقل السلعي / المواصلات / التجارة والتخزين
الدخل القومي
قيمة المنتشر من وسائل الانتاج
الاجور والمداخيل المزدية
فائض القيمة الربحي الفائدة الريع
قيمة المنتشر من ادوات العمل
قيمة المستهلك من مواد العمل

ما مبررات ثالثا ـ التحديد الزمني لقياس الدخل القومي ؟

عند احتساب الدخل القومي لاي بلد من البلدان لابد من وضع سقف زمني لذلك الحساب لكي يمكن بموجبه :

١ ـ تحديد مقدرا الدخل القومي المتحقق في فترة زمنية معينة وهي سنة في الغالب ، بالارتباط مع النشاط الاقتصادي الانتاجي المبذول من جانب المجتمع ،

٢ ـ تحديد مقدار ونسبة الزيادة المتحققة في حجم الدخل القومي في سنة ا قياسا الى سنة اساس معينة .

٣ ـ تشخيص العوامل المؤثرة في زيادة الدخل القومي خلال السنة ا قياسا الى سنة اساس معينة سواء كانت المرتبطة بحجم العمالة والتوسع الافقي في الانتاج ام بسبب التحسن الجاري في انتاجية العمل وكفاءة الاداء ... الخ ، اضافة الى تشخيص ما اذا كانت العوامل الداخلية ام الخارجية هي السبب الاساس في الزيادة المتحققة في الدخل القومي .

٤ ـ تشخيص التغيرات السنوية الطارئة على تكوين الدخل القومي من حيث مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني الانتاجية المختلفة في تكوينه من

جهة وقياس مستوى التغير الحاصل في مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث وسائل الانتاج في تكوين الدخل القومي من جهة اخرى .

٥ ـ ان تحديد فترة سنة واحدة في الغالب لقياس الدخل القومي والتغيرات الحاصلة فيه تنسجم مع التوجه نحو وضع الخطط والبرامج السنوية في ضوء الخطط الخمسية ، كما يمكن تدارك النواقص والمشكلات التي ترتبط بنمو الدخل القومي بوقت مناسب .

رابعا ـ اشكال ظهور الدخل القومي

اشير سابقا الى ان تفاعل الانسان مع الطبيعة وتاثير نشاطه الواعي والهادف عليها يخلق عملية عمل تتحقق من خلالها عملية انتاج تكون حصيلتها المنتجات او السلع المختلفة .

وهذه المنتجات او السلع تشكل الانتاج الاجمالي لمجتمع معين في فترة زمنية معينة والتي تتضمن الدخل القومي كجزء اساسي منها . معنى هذا ان الدخل القومي اول ما يظهر على شكل منتجات او سلع يطلق عليه بالدخل القومي العيني او الطبيعي .

وينقسم الدخل القومي العيني الى نوعين من السلع حسب طبيعة استعمالها والاغراض التي

تؤديها للمجتمع ، سلع على شكل وسائل انتاج يستخدمها المجتمع في عمليات تجديد الانتاج وتوسيعه وهي بالتالي تستهلك بصورة غير مباشرة من قبل المجتمع من خلال انتاجها لسلع جديدة من جهة ، وسلع على شكل وسائل استهلاك حيث يقوم المجتمع البشري باستهلاكها بصورة مباشرة لاشباع حاجاته المادية والروحية المختلفة من جهة اخرى ، وللتعويض عن قوة العمل الجدية والفكرية التي استهلكها اثناء عملية العمل ومن اجل اعادة انتاج حياته بشكل افضل .

وعبر هذين النوعين من السلع يسعى الانسان الى ضمان استمرار وجوده ونموه الكمي وتطوره النوعي والتحسين المستمر لظروف وشروط عمله ومستوى معيشته .

والدخل القومي يظهر بشكل اخر ، هو الشكل النقدي . ولم يظهر هذا الشكل للدخل القومي الا في فترات تالية لظهوره بالشكل العيني، اي بالارتباط مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وزيادة الانتاج المادي وظهور التبادل وبروز حاجة للمعادل العام ، اي للنقود لتلعب دورها المؤثر في تطوير الانتاج والتبادل . وبظهور النقود وتطور وتعدد وظائفها اصبح بمقدور المجتمع البشري ان يعبر عن اقيام السلع المطلوب تبادلها بالنقود في اطار من العلاقات

السلعية ـ النقدية . وتتخذ هذه العلاقة مضامين مختلفة بالارتباط مع طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم وتنظمها القوانين الاقتصادية الموضوعية المنبثقة عن كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي بشكل خاص .

ومن هنا يبدو واضحا ان الشكل النقدي للدخل القومي يسهل الى ابعد الحدود ويحفز عملية التداول للسلع بمختلف اشكالها داخل المجتمع الواحد من جهة وبين المجتمعات او البلدان المختلفة من جهة اخرى .

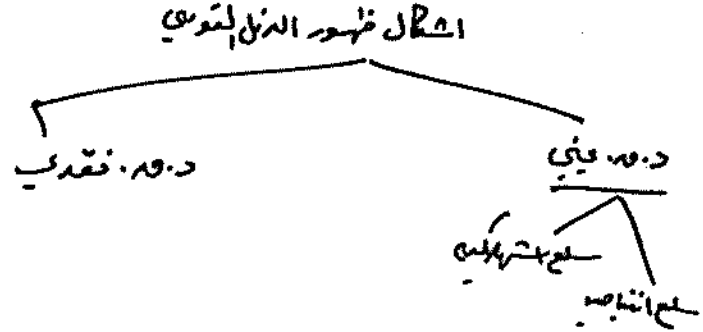

الفصل الثاني

العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي

تسعى جميع البلدان عبر نشاطاتها الاقتصادية المختلفة ، سواء داخل البلد الواحد ام مع البلدان الاخرى ، الى تحقيق زيادات مستمرة وبمعدلات عالية في الدخل القومي ؛ وان اختلفت هذه البلدان في كل الاهداف الكامنة وراء زيادته في ضوء طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم في كل منها . ففي الوقت الذي توجه البلدان الاشتراكية الدخل القومي والزيادات السنوية المتحققة فيه لصالح تطوير الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته وتحسين مستوى معيشة الشغيلة والاستجابة المتزايدة لحاجاتها المادية والروحية المتنامية باستمرار على اساس التحقيق المتطور للقانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ، يلاحظ ان البلدان الرأسمالية توجه الدخل القومي والزيادات المتحققة فيه لصالح زيادة ارباح الاحتكارات الامبريالية والطبقة

البرجوازية عموما المالكة لوسائل الانتاج والفئات المستغلة الاخرى وعلى حساب تشديد استغلال الطبقة العاملة وبقية الكادحين في هذه البلدان على اساس تحقيق مضمون القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الراسمالي ، قانون فائض القيمة .

ومع وجود مثل هذا الاختلاف الجذري في طبيعة تكوين وتوزيع واستخدام الدخل القومي بين النظامين الراسمالي والاشتراكي ، فان العوامل الرئيسة لزيادته واحدة ، بالرغم من وجود اختلاف كبير في النظرة والهدف واساليب التطبيق المباشرة وغير المباشرة لهذه العوامل في الانظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة .

ان الدراسات النظرية والواقع العملي تشير الى وجود ثلاثة عوامل تؤثر على نمو الدخل القومي وهي :(١١)

١ ـ زيادة حجم التشغيل في القطاعات الانتاجية او بتعبير اخر زيادة حجم العمل المنتج في الاقتصاد الوطني .

٢ ـ رفع انتاجية العمل في القطاعات الانتاجية من الاقتصاد الوطني .

(١١) راجع : نفس المصدر السابق ـ ص٨٦
راجع ايضا : الاقتصاد السياسي للاشتراكية ، مواد توضيحية ، دار دبتس للنشر ، برلين ، ١٩٧٣ ، ص١١١

٣ ـ الاقتصاد في وسائل الانتاج .

وسنحاول فيما يلي تتبع هذه الطرق الثلاثة بتفصيل اكبر .

اولا ـ زيادة حجم التشغيل في القطاعات الانتاجية:

اشير في الفصل الاول الى ان الدخل القومي ينتج في القطاعات الاقتصادية الانتاجية فقط ، بمعنى ان اي توسع افقي في اقامة المنشآت الاقتصادية الانتاجية يتطلب توسعا في حجم التشغيل واستخدام اكبر لوسائل الانتاج والتي تقود بالتالي الى زيادة في مقدار السلع المادية المنتجة . فلو تصورنا وجود ٥٠٠ منشاة اقتصادية انتاجية في بلد معين تشغل مجتمعة (٥٠٠) الف شخص في الانتاج ينتج كل منهم كمعدل (٢٠) قطعة من سلعة معينة في الاسبوع الواحد مثلا لحصلنا على :

٥٠٠ × ٥٠ × ٢٠ = ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة

واذا افترضنا حصول توسيع في المنشآت القائمة واقامة منشآت اقتصادية جديدة بحيث تقود الى زيادة في عدد المشتغلين وتطورت المعطيات على النحو الاتي :ـ

عدد المنشآت ٥٢٥ منشاة

عدد المشتغلين ٢٨٨٧٥ شخص
معدل عدد القطع المنتجة لكل فرد في الاسبوع
٢٠ قطعة

اي ان مجموع القطع المنتجة في الاسبوع الواحد هي :

٥٢٥ × ٥٥ × ٢٠ = ٥٧٧٥٠٠ قطعة

ومنه يتبين ان الزيادة الحاصلة في عدد المنشآت والتوسع في قسم من المنشآت القائمة ادى الى زيادة في عدد المشتغلين وبالتالي حقق زيادة في مقدار الوحدات السلعية المنتجة والتي بلغت ٥٧٧٥٠٠ — ٥٠٠٠٠٠ = ٧٧٥٠٠ قطعة .

والزيادة المتحققة في مقدار وحدات السلع المنتجة تعني نموا في الدخل القومي العيني نسبته ١٥٫٥ ٪ خلال الفترة المحددة . وهذا يعني بالتالي نموا في الدخل القومي النقدي ايضا .

والزيادة المتحققة في الدخل القومي العيني والنقدي استوجبت توجيه زيادة جديدة في مقدار الاستثمارات الموجهة لاغراض التراكم ، لاغراض تطوير القطاعات الانتاجية ، سواء كان ذلك بتوسيع المنشآت القائمة او باقامة منشآت جديدة والتي تدخل بضمنها قيمة وسائل الانتاج المقامة من جهة والاجور المدفوعة للشغيلة عن اقامة تلك المنشآت من جهة اخرى ، كما تطلبت عملية التوسع في

القاعدة الانتاجية للمجتمع توجيه استثمارات جديدة لاغراض تطوير قطاع الخدمات المختلفة لمجابهة الحاجة المتزايدة لها بسبب التوسع في التشغيل ، مثل التعليم والتدريب المهني والصحة ونقل الافراد و ... الخ .

من هذا يتبين ان اية زيادة منشودة في الدخل القومي على اساس التوسع الافقي في الانتاج ، على اساس زيادة حجم الشغيلة المنتجين ، اي زيادة حجم العمل المنتج ، تتطلب زيادة في الاستثمارات المالية الموجهة لاغراض التراكم الانتاجي والاستهلاكي في المجتمع .

وينبغي ان لا يدفع الراي القائل بضرورة زيادة المشتغلين في الانتاج الى الاعتقاد بان هذه الزيادة لابد ان تأتي على حساب التقليص المخل بعدد العاملين بالقطاعات غير الانتاجية ، وان هؤلاء لا ضرورة لهم . ان هذه المسالة وبالصورة المطروحة اعلاه لم تعد مقبولة ، اذ ان القطاعات غير الانتاجية في الاقتصاد الوطني تؤدي دورا مهما واساسيا للقطاعات الاقتصادية الانتاجية وللمجتمع باسره ولا يمكن تصور عدم وجودها . الا ان هذا يتطلب في الوقت نفسه ادراك الاهمية الفائقة لتحقيق التوازن المنشود بين تطور القطاعات الاقتصادية الانتاجية وغير الانتاجية بحيث تؤدي الى زيادة وتسريع معدلات نمو الدخل القومي بصورة مباشرة وغير

مباشرة . كما ان هذا لا يلغي الحقيقة القائمة في جميع البلدان النامية ، واقع وجود اختلال بين العاملين في القطاعات الانتاجية والخدمية لصالح الخدمية منها . والان كيف يمكن زيادة الدخل القومي على اساس زيادة حجم العمل وما هي مصادر العمل المنتج ؟

من الممكن النظر الى هذه المسالة من زاويتين هما :

أ ـ تحقيق زيادة مطلقة في عدد المشتغلين في الانتاج ؛

ب ـ تحسين مستوى شدة العمل .

وبصدد الفقرة (أ) فان البلدان المختلفة تتباين قدراتها في توفير الايدي العاملة بحكم عوامل عديدة منها معدلات النمو السكانية السنوية ؛ واقع البطالة ، واقع استخدام المرأة في الانتاج ... الخ. اما بالنسبة للبلدان النامية ، فانها تمتلك على العموم معينا كبيرا لزيادة عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الانتاجية يمكن ايراده في النقاط الاساسية التالية :

١ ـ تشير المعطيات المتوفرة الى ان معدلات النمو السنوية للسكان في البلدان النامية تتراوح بين ٢ر٢ـ٥ر٣٪ وهي نسبة عالية جدا بحيث يتسنى للاقتصاد الوطني ان يزج

سنويا باعداد كبيرة من السكان في الانتاج مباشرة ، شريطة ان يكون الاقتصاد الوطني ذاته قادرا على استيعاب هذه الاعداد الجديدة الراغبة في العمل . الا ان الملاحظ بان القسم الاكبر من هذه البلدان يعاني من مصاعب جدية في ايجاد فرص عمل جديدة بسبب طبيعة اقتصادياتها واتجاهات السياسة الاقتصادية فيها ... وبهذا فانها تعاني من تراكم عدد العاطلين عن العمل الذين بواقع الحال لا يساهمون في الانتاج من جهة ولكنهم يشاركون بالضرورة في استهلاك الدخل القومي وتقليص المعدل الحقيقي لحصة الفرد الواحد من الدخل القومي .

٢ ـ الايدي العاملة الفائضة عن حاجة الريف : تشكل ارياف البلدان النامية معينا لا ينضب ولفترة طويلة من الزمن للايدي العاملة التي لا يحتاجها الاقتصاد الوطني ، وبخاصة اقتصاد المدينة ، فالريف يحتكر نسبة كبيرة من سكان هذه البلدان ، كما ان نسب النمو السكاني فيه عالية .

وبسبب من طبيعة علاقات الانتاج عموما وتخلف القوى المنتجة فيها يلاحظ رغم الاعداد الكبيرة التي تعيش وتعمل في الريف فان الدخل المتحقق فيه ضئيل جدا . وفي

ضوء ذلك فان التغييرات التي يمكن ادخالها عبر قوانين الاصلاح الزراعي على طبيعة توزيع واستغلال الاراضي الزراعية من جهة وتطوير القوى المنتجة باستخدام وسائل الانتاج الحديثة كالمكننة والتسميد والبذور المحسنة ... الخ وعلى اساس من الانتاج الكبير والحديث المتخصص فان الريف سيبقى يمون المدينة واقتصادها بأعداد كبيرة من القادرين على العمل ، ويمكن بذلك زج جزء كبير منهم في القطاعات الانتاجية مباشرة .

٣ ـ استخدام النساء في الانتاج

بسبب طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن في البلدان النامية فان النسبة الكبرى من النساء لا يشاركن في الانتاج ويشكلن نسبة كبيرة من البطالة في البلاد ، وهن بذلك لا يشاركن في انتاج الدخل القومي بل في استهلاكه ، رغم مشاركتهن الفعالة في جزء اساسي من عملية اعادة الانتاج الاجتماعية ، في زيادة عدد السكان .

وتؤكد المعطيات المتوفرة ان قسما كبيرا من نساء الريف يشاركن في الانتاج بحكم سيادة الانتاج السلعي الصغير وانتشار المزارع

العائلية الصغيرة في حين ان نساء المدن في غالبيتهن لا يشاركن في النشاط الاقتصادي، وبخاصة الانتاجي منه .

وفي ضوء ذلك فان التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في هذه البلدان تساهم في تغيير موقف الرجل والمراة في آن واحد من عمل المراة في مختلف المجالات ، بما فيها الانتاجية ، ومن هنا فان احتياطيا كبيرا من الايدي العاملة العاطلة تملكه البلدان النامية بالنسبة للحاضر والمستقبل .

٤ ـ تتميز البلدان النامية نتيجة للسيطرة الامبريالية الطويلة والسياسة الاقتصادية التي انتهجت ازاء عملية التطور فيها بواقع التخلف في القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية ايضا ، في حين جرى توسيع كبير في اجهزة الدولة وفي الادارة الاقتصادية . وقد استمرت ظاهرة التوسع والتضخم في حجم اجهزة الدولة حتى بعد الاستقلال بسبب صعوبات التشغيل في الانتاج وسهولة التوظيف في الادارة والرغبة في التخلص من الايدي العاطلة ، وخاصة خريجي الكليات والمعاهد .

وتشير معطيات هذه البلدان عموما الى ان جزءا مهما في الدخل القومي يوجه لاغراض تسديد رواتب هذه الاعداد الكبيرة من العاملين في اجهزة الدولة المختلفة . ومن هذا المنطلق تمتلك البلدان النامية عددا كبيرا من الايدي العاملة الفائضة عن حاجة اجهزة الدولة ، والتي يمكن ادخالها الى فروع الانتاج المختلفة عبر تاهيل مناسب . وهو امر ممكن دون ان يحدث اي اختلال في نشاط تلك الاجهزة ان لم يكن العكس هو الصحيح ، اذ يمكن تحقيق توزيع مناسب للاعمال فيها عبر اعادة تنظيم اجهزة الدولة واعادة النظر في نظم واساليب العمل فيها ورفع كفاءة الاداء للاجهزة والافراد في آن واحد .

اما بصدد الفقرة (ب) فان البلدان النامية تستطيع الى حدود بعيدة زيادة مقدار العمل المنتج المبذول في القطاعات الانتاجية من خلال تحسين مستوى شدة العمل .

وشدة العمل تعني مقدار العمل الجسدي والفكري الذي يبذله المنتج في وحدة الزمن اثناء عملية العمل تحددها قدرات الانسان الجسدية والنفسية الفعلية .

ويلاحظ في البلدان النامية ان الاقتصاد الوطني يتحمل خسارة كبيرة في الدخل القومي العيني والنقدي بسبب المستوى الواطيء لشدة العمل والمرتبطة بعدم استغلال ساعات العمل اليومية بصورة جيدة لعوامل كثيرة جدا تنعكس بظواهر سلبية حادة من بين اهمها يرد ما يلي :ـ

١ ـ الانقطاعات الكثيرة عن العمل بدون اسباب مشروعة والمرتبطة بضعف الانضباط والتقاليد والعادات الموروثة من الريف ، مثل حضور حفلات الزواج والانقطاع بسبب الوفيات وعدم الرغبة في العمل ... الخ .

٢ ـ كثرة الاجازات المرضية التي يحصل عليها الشغيلة والتي يتحمل مسؤوليتها الاشخاص انفسهم من جهة والاطباء من جهة اخرى ، اضافة الى الادارات في المنشآت المختلفة .

٣ ـ حصول توقف عن العمل وانتظار طويل لاسباب عديدة من بينها عدم وجود المواد الاولية ، او العطلات في المكائن وقلة الادوات الاحتياطية ... الخ .

٤ ـ نقص شديد في معايير ومقننات العمل العامة والخاصة بحيث يتعذر معه اجراء محاسبة دقيقة على مستوى الانتاج لوحدة الزمن وتترك

في الغالب لاجتهادات المنتجين انفسهم او للادارات فقط .

ان جميع هذه الظواهر المنتشرة بشكل واسع في البلدان النامية تؤدي الى خسارة عدد كبير من ساعات العمل وهي بالتالي تقلل من مقدار السلع المنتجة وترفع عمليا من تكاليف الانتاج . ولو قدر الحد الادنى لعدد الساعات الضائعة في اليوم الواحد من كل عامل او منتج بساعة واحدة فقط لامكن تقدير حجم الضياع في ساعات العمل في السنة ولجميع العاملين وبالتالي مقدار الضياع في الانتاج ذاته وما ينجم عن ذلك من خسارة فادحة للدخل القومي العيني والنقدي .

وتشير المعطيات المتوفرة في البلدان النامية الى ان ساعات الضياع عالية جدا بالنسبة لكل عامل وفي اليوم الواحد . ويمكن اعطاء مثل واحد على مقدار الخسارة نتيجة انخفاض شدةالعمل في معمل واحد فقط .

عدد المشتغلين في المعمل ٥٠٠ شخص

معدل انتاج الفرد الواحد ٢١ قطعة من سلعة معينة

عدد ساعات العمل ٨ ساعة

المجموع ٥٠٠ × ٢١ = ١٠٥٠٠ قطعة من سلعة معينة .

فاذا علمنا ان هناك من الناحية العملية نقص في معدل انتاج الفرد الواحد بسبب ضياع ساعة واحدة يوميا ، وان الانتاج المتحقق للفرد الواحد هو لسبع ساعات عمل فعلية فقط ، معنى ذلك ان الانتاج الذي كان ينبغي ان يتحقق للفرد الواحد يساوي ٢٤ قطعة . وهذا يعني ان مقدار ساعات الضياع هي ٥٠٠ ساعة وان مقدار الضياع في الوحدات السلعية يساوي :

٥٠٠ × ٣ = ١٥٠٠ قطعة بالنسبة لكل العاملين وان مجموع القطع المفروض انتاجها كان ينبغي ان يكون ٥٠٠ × ٢٤ = ١٢٠٠٠ قطعة من سلعة معينة وهذا يعني ان هناك فرقا مقداره

١٢٠٠٠ − ١٠٥٠٠ = ١٥٠٠ قطعة ، وهي خسارة تحملها المجتمع بسبب هذا النقص في شدة العمل ، اي ان الدخل القومي قد تحمل خسارة مقدارها يتحدد بطرح قيمة وسائل الانتاج المستعملة في انتاج هذه الكمية من السلع من اجمالي قيمة انتاجها .

ومن هذا المنطلق لابد من التفكير في هذا الصدد باتجاهين هما :

- تقليص الضياع في ساعات العمل
- تكثيف العمل (تشديده)

على ان يؤخذ بالاعتبار وضع معايير سليمة ومنسجمة مع الشروط الذاتية والموضوعية السائدة في هذا البلد او ذاك وان لا يقود تشديد العمل الى الحد الذي يؤثر على صحة وسلامة الايدي العاملة كما يحصل حاليا في جميع البلدان الرأسمالية وباساليب متنوعة ، وعلى ان يتم تحسين ظروف وشروط عمل الشغيلة باستمرار .

ثانيا : رفع انتاجية العمل

يبدي الاقتصاديون في جميع انحاء العالم اهتماما كبيرا بانتاجية العمل لارتباطها المباشر بعناصر الانتاج وبمستوى التطور فيها ولدورها في زيادة الانتاج وبالتالي نمو الدخل القومي العيني والنقدي . وفي الوقت الذي يسعى الرأسماليون فيه عبر رفع انتاجية العمل الى تحسين مواقعهم التنافسية فيما بينهم في البلد الواحد وعلى النطاق الدولي من اجل تقليص التكاليف وتحسين قدرتهم على تحقيق اقصى ربح ممكن وعلى حساب الشغيلة تسعى البلدان الاشتراكية عبر رفع انتاجية العمل الى تقليص التكاليف وزيادة الانتاج وتحسين مستوى المعيشة والى تقليص اوقات العمل

الاسبوعية واغناء الثروة الاجتماعية لصالح المجتمع باسره .

وتهتم البلدان النامية بانتاجية العمل لاهميتها في الاستخدام الاكثر عقلانية واقتصادية للموارد المتاحة لتوفير اكثر ما يمكن من سلع مادية للمجتمع وان اختلفت هذه البلدان ايضا في موقعها من هدف رفع الانتاجية بسبب التباين القائم في النظم السياسية فيها .

وتعرف انتاجية العمل على انها درجة فاعلية العمل المنتج ،(١٢) بمعنى آخر انها تعبر عن العلاقة بين مقدار العمل المبذول وكمية الوحدات المنتجة من سلعة معينة ، او مقدار الوحدات المنتجة من سلعة معينة في وحدة زمنية معينة .

وتعرف ايضا على انها وقت العمل المبذول لانتاج وحدة واحدة من سلعة معينة . كان تقول يبلغ انتاج العامل سالم في معمل الرافدين لصناعة الاحذية في اليوم الواحد زوجين من الاحذية . ويمكن التعبير عن ذلك بالقول بان سالم يبذل اربع ساعات لانتاج زوج من الاحذية . الا ان هذه الانتاجية غير

(١٢) راجع : الهامش رقم (٧)
راجع : ايضا : بيرنز ، رشتر ، انتاجية العمل ـ الجزء الاول ـ دار الاقتصاد للنشر ـ برلين ١٩٦٧ ـ ص٣٠ .

ثابتة وتتغير باستمرار بفعل تغير عوامل كثيرة تمس عملية الانتاج مباشرة او المحيط الذي تتم فيه عملية الانتاج . والتغير يمكن ان يكون نحو الاعلى او نحو الادنى ، الا ان الاتجاه العام في انتاجية العمل يميل نحو الارتفاع ويرتبط بقانون اقتصادي موضوعي عام يمس جميع الانظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع البشري ، قانون التطور المضطرد لانتاجية العمل .

ورفع انتاجية العمل معناه تحسين درجة فاعلية العمل المنتج ، وبتعبير اخر معناه زيادة مقدار الوحدات المنتجة من سلعة معينة في نفس وحدة الزمن ، او نقول انتاج نفس كمية السلع في فترة زمنية اقل ، او ان نقول تقليص مقدار وقت العمل المبذول لانتاج وحدة واحدة من سلعة معينة. كان نقول سالم استطاع ان يزيد انتاجه من الاحذية في اليوم الواحد الى ثلاثة ازواج . او ان نقول بأن مقدار وقت العمل الذي يبذله سالم في معمل الرافدين لانتاج زوج حذاء واحد قد انخفض من اربع ساعات الى ساعتين واربعين دقيقة ، اي بتقليص وقت العمل المطلوب من سالم لانتاج زوج حذاء واحد بمقدار ٨٠ دقيقة .

وفي هذه الزيادة في الانتاج من جانب والتقليص في الوقت اللازم لانتاج زوج واحد من الاحذية من

جانب اخر ، مكسب الى المعمل والى المجتمع في آن واحد فالمعمل يستطيع ان يبيع الاحذية ويحقق دخلا افضل من السابق ، كما ان افراد المجتمع يستطيعون اقتناء زوج اضافي من الاحذية من انتاج سالم . انه زيادة في الدخل العيني والنقدي في آن واحد . واذا تم توسيع هذه الظاهرة على نطاق غالبية او كل المنتجين في المجتمع ، فانه يعني زيادة القيم الاستعمالية ، او السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني لهذا البلد او ذاك وتحسين القدرة على تغطية جزء اضافي من حاجة المجتمع للسلع المادية المختلفة ، كما انها في الوقت نفسه اغناء للدخل القومي النقدي .

ولكن كيف يمكن تحقيق الزيادة في انتاجية العمل وبالتالي زيادة النمو في الدخل القومي ؟

يرتبط مستوى التطور في انتاجية العمل بمجموعةمن العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية والعوامل الطبيعية والفنية المرتبطة بعلاقات الانتاج القائمة في المجتمع من جهة وبالقوى المنتجة منجهة اخرى اي انها ترتبط بأسلوب الانتاج السائد في فترة معينة ولبلد معين .

اشرنا سابقا الى ان عملية العمل تتحقق بامتزاج العنصرين اللذين يكونان القوى المنتجة قوة العمل ووسائل الانتاج . اذ عندما يبدأ الانسان

بأستعمال قوة عمله الفكرية والجسدية وخبراته ومعارفه ومهاراته المتراكمة يستخدم في ذلك ايضا ادوات ووسائل العمل الذي يحول بواسطتها مواد العمل الى سلع مختلفة تشبع حاجات متنوعة للانسان . وعليه فان مستوى عملية العمل وبالتالي حصيلة عملية الانتاج ، يرتبط عضويا بمستوى التطور في مكونات العناصر المحققة لعملية العمل من جهة وبالمحيط الذي تتم فيه عملية العمل ، اي العلاقات الانتاجية القائمة من جهة اخرى .

ومع التحسن المستمر في مستوى تطور القوى المنتجة تتحسن انتاجية العمل . الا ان هذا التحسن يأتي من جوانب متعددة ، اذ يمكن ان يحصل بسبب التطور في مستوى العمل الاجتماعي ذاته ، اي بمستوى مهارة وخبرات ومعارف وصحة الانسان المنتج ووضعه النفسي ، وبمستوى التطور في التقسيم الاجتماعي للعمل وتنظيم عملية العمل عموما وبالطابع الاجتماعي له ، وما ينجم عن كل هذه المتغيرات او بعضها من تاثير مباشر بتقليص مقدار وقت العمل الحي المبذول في انتاج سلعة معينة . كما يمكن ان يحصل التاثير من خلال التغيرات الجارية في وسائل الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج ، سواء كانت على ادوات ام مواد العمل ام كليهما معا . اذ ان التغير الايجابي في

مستوى وسائل الانتاج المستخدمة يقود الى تقليص في مقدار وقت العمل الميت ، في راس المال الثابت ، في قيمة وسائل الانتاج المستهلكة او الداخلة في انتاج السلع المادية ، اي تحقيق تقليص في قيمة التكاليف الثابتة للسلع المنتجة ، او الداخلة في انتاج وحدة واحدة من السلع المادية .

ومن دون شك يمكن تحقيق زيادة في انتاجية العمل عبر تحسين جميع عناصر عملية العمل مما يؤدي الى تقليص في اجمالي العمل الاجتماعي المبذول في انتاج السلع المادية ، وان تباينت نسب التقليص في العمل الحي او العمل الميت ، في التكاليف الثابتة او المتحركة ، في راس المال الثابت او راس المال المتحرك (الاجور) . وقد اشار ـ ماركس ـ بهذا الصدد الى « ان الانتاجية معناها تغيير في عملية العمل من النوع الذي يؤدي الى تقليص فترة العمل الاجتماعي اللازمة لانتاج سلعة ، ومعناها القدرة على قيام كمية معينة من العمل بانتاج كمية اكبر من القيم الاستعمالية »(١٢)

وعلى هذا الاساس فان اي تقليص في مقدار وقت العمل الاجتماعي المبذول في انتاج سلعة معناه من الجانب الاخر زيادة كمية السلع المنتجة في ذات

(١٢) راجع : اوسكار لانكه ، المدخل للاقتصاد الرياضي ، الدار الاكاديمية للنشر ، برلين ١٩٦٨

مخطط رقم (٣)

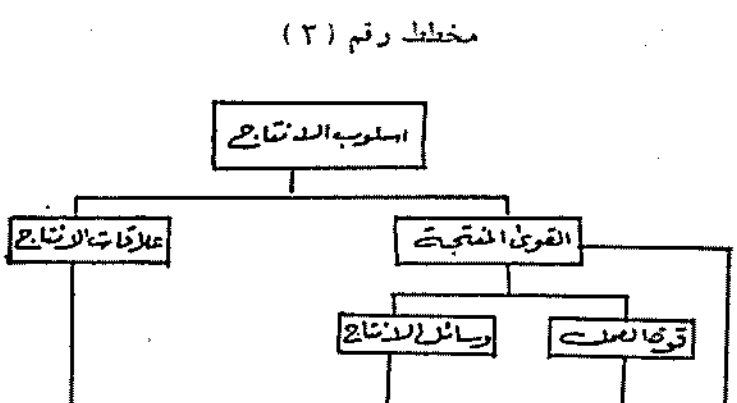

الفترة الزمنية ، اي زيادة القيم الاستعمالية المنتجة في الفترة الزمنية المحددة . ومنه يستدل على ان الحصول على اية زيادة في انتاج الدخل القومي على اساس رفع انتاجية العمل يتطلب تقليصا في كمية العمل الاجتماعي المبذولة لانتاج كمية معينة من السلع المادية .

ومن اجل تحقيق زيادة مستمرة في انتاجية العمل ، تجد تعبيرها في نمو مستمر في الدخل القومي العيني والنقدي ، لابد من معالجة العوامل المؤثرة على انتاجية العمل ذاتها والتي يمكن تكثيفها وبلورتها في المجاميع التالية من العوامل :(١٤)

١ ـ مجموعة الشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية
٢ ـ مجموعة الشروط التنظيمية
٣ ـ مجموعة الشروط العلمية ـ التكنيكية
٤ ـ مجموعة الشروط الطبيعية

وترتبط المجموعتان الاولى والثانية بطبيعة علاقات الانتاج السائدة .

وترتبط المجموعتان الاخيرتان بطبيعة ومستوى التطور في القوى المنتجة .

(١٤) راجع : مجلة النفط والتنمية العراقية ، العدد (٢) ١٩٧٥ ، مقال بعنوان « طبيعة العلاقات المفوبة بين عملية التنمية وانتاجية العمل » كاظم حبيب ، ص٥٢

وبصدد المجموعتين الاولى والثانية من الشروط المؤثرة على مستوى انتاجية العمل يمكن ابراز العوامل الاساسية التالية في البلدان الاشتراكية :

- مدى سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ، سواء كانت ملكية الدولة ام الملكية التعاونية .
- اتجاهات توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك وفي اطار كل منهما ؛
- مستوى معيشة الشغيلة ومعدلات تطورها ومدى تطبيق مبدأ « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله » اضافة الى مستوى الاستجابة لمصالح الفرد والمجتمع من خلال قدرة الدولة والمجتمع على تحقيق التوافق الضروري بينهما ؛
- مدى الالتزام بتطبيق مبدأ الاشباع المستمر والسليم للحوافز المادية للشغيلة الدافعة الى تطوير المبادرات والابداع وزيادة الانتاج وتحسينه ؛
- مستوى تطبيق نظام متكامل للدوافع الاقتصادية ؛

- التنظيم العلمي للعمل ووضع معايير علمية وموضوعية للانتاجية بالنسبة لمختلف الفروع والقطاعات الانتاجية ؛
- برمجة تطوير عملية اعادة الانتاج الموسعة لقوة العمل وتوزيعها العقلاني والافادة القصوى منها ؛
- مستوى العلاقة في توزيع قوة العمل المتوفرة بين القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية وضمان النمو المستمر لصالح القطاعات الانتاجية مع تأمين تحسين مستمر للقطاعات غير الانتاجية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها ؛
- التوزيع المستمر المتناسب للايدي العاملة والمهارات والكفاءات الفنية والكوادر العلمية المتوفرة بين مختلف المؤسسات والفروع والقطاعات والمناطق والاقاليم ؛
- رفع مستوى الشغيلة ومهاراتهم الفنية والعلمية وثقافتهم ؛
- تنمية وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية والانضباط الاشتراكي للشغيلة اثناء الانتاج؛
- تطوير وتشجيع المباراة الاشتراكية بين الشغيلة اثناء عملية الانتاج مع نشر وتعميم التجارب الطليعية في هذا الصدد وتقديم المكافئات المناسبة ؛

- مستوى الضمانات الصحية في العمل والتخلص من المخاطر التي يتعرض لها الشغيلة اثناء الانتاج ؛
- التطبيق الواعي والمبدع لمبدا المركزية الديمقراطية في النشاط الاقتصادي في المؤسسات والمنشآت وفي جميع المستويات والمجالات بما يقود الى تعزيز دور الشغيلة في قيادة وتوجيه وادارة النشاط الاقتصادي وتنظيم المباراة الاشتراكية بين الشغيلة وفرق الانتاج ...

وبصدد المجموعتين الثالثة والرابعة فانها ترتبط بحالة مستوى تطور القوى المنتجة ؛ اتجاهات توزيعها واستخدامها ؛ اي انها ترتبط بالعوامل التالية :

- مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج والتحسن الذي يطرأ عليها ومدى استنفاد الطاقة الانتاجية للمؤسسات الاقتصادية وامكانيات تحسين وتوسيع هذه الطاقة ؛
- التوزيع العقلاني للقوى المنتجة والتنمية الشاملة والمتكاملة للفروع والقطاعات الاقتصادية في المناطق والاقاليم لاي بلد من البلدان ؛ ويشمل هذا ايضا مسائل توزيع

وسائل الانتاج المتوفرة واستخدامها بصورة جيدة واقامة المشاريع في ضوء التخطيط الاقتصادي والافادة الواعية من التقسيم الاجتماعي للعمل والتخصص على نطاق البلد بأسره ؛

- تطور العلم والبحوث العلمية واستخدام منجزات العلم والتكنيك في الانتاج ودور المباراة في تحقيق انجازات جديدة عبر تطور العلم والتكنيك ؛
- الطبيعة الجغرافية والمناخية التي تسود البلاد وحجم واهمية وطبيعة المواد الاولية المتوفرة ... الخ .

ولابد من الاشارة الى ان هذه العوامل والشروط المؤثرة على عملية الانتاج وعلى مستوى انتاجية العمل متبادلة فيما بينها ايضا ، اذ انها جميعا تدخل في علاقة جديدة موضوعية بفعل انبثاقها من علاقات الانتاج والقوى المنتجة ، وتكون حصيلة نشاطها وفعلها المشترك وتاثيرها المباشر او غير المباشر على عملية الانتاج مستوى معين من انتاجية العمل . وان اي تحسن وتطور في تلك العوامل والشروط يجد تعبيره في ارتفاع انتاجية العمل بمستوى ذلك التغير .

ثالثا : الاقتصاد في وسائل الانتاج

اشير سابقا الى ان رفع انتاجية العمل يعني اساسا تقليص في مقدار وقت العمل المبذول في انتاج سلعة معينة . ومن الممكن ان يعبر عنه ايضا تحقيق مضمون الاقتصاد في الوقت اي ضمان التقليص المستمر في كمية او قيمة وسائل الانتاج المستخدمة في عملية الانتاج ، اي ان التوفير لايقتصر على العمل الحي المبذول من جانب المنتجين مباشرة وهو ما يطلق عليه بانتاجية العمل الذاتية ، بل وكذلك توفير في وسائل الانتاج المستخدمة في عملية انتاج السلع المادية وهو ما يطلق عليه بانتاجية العمل الاجتماعية . وهذا امر في غاية الاهمية اذ ان التوفير في وسائل الانتاج يعني عمليا تقليص مقدار وقت العمل الميت المبذول في انتاج سلعة معينة ، وهو بالتالي يشارك في تقليص اجمالي وقت العمل (الحي والميت) المبذول في انتاج تلك السلعة وهو بالتالي تخفيض لقيمتها . والتقليص في كمية او قيمة وسائل الانتاج الداخلة في انتاج سلعة معينة يفسح المجال امام المجتمع لاستخدام الكمية المقتصدة في انتاج سلعة جديدة جزئيا او كليا مما يساهم في زيادة الدخل القومي العيني والنقدي في آن واحد .

الفصل الثالث

توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي

تشكل مراحل توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي اجزاء اساسية وعضوية من حركة الدخل القومي في الاقتصاد الوطني . وهي في مضمونها تعبر عن وتجسد مضمون وطبيعة مرحلة تكوينه او انتاجه . فعندما تسود الملكية الخاصة الراسمالية لوسائل الانتاج ، وحيث ينقسم المجتمع الى طبقتين رئيسيتين برجوازية مالكة لوسائل الانتاج وطبقة عاملة مالكة لقوة العمل فقط، فان الدخل القومي المنتج من الطبقة العاملة يتوزع بين اجور للعمال ، ويشكل جزءا ضئيلا منه ، وفائض قيمة (ارباح وفوائد وريع) للبرجوازية مالكة وسائل الانتاج ، ويشكل الجزء الاكبر منه . وبما ان مصدر التراكم والاستهلاك الاجتماعي

عموما هو فائض القيمة فان اسس استخدام الدخل القومي تتحدد من قبل الطبقة البرجوازية ودولتها الراسمالية .

وعندما تسود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في دولة اشتراكية ، اي ملكية المجتمع باسره لما هو متوفر من وسائل الانتاج فان الدخل القومي المتحقق تسيطر عليه الدولة وتقوم بتوزيعه واستخدامه وفق طبيعة النظام الاشتراكي وعلى اساس قوانينه الاقتصادية الموضوعية . معنى ذلك ان طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة في بلد معين لا يقتصر او يتوقف تاثيرها على وعند حدود التملك لوسائل الانتاج بل يتعداه ليشمل مراحل توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي . وعلى هذا الاساس قيل بصواب تام ان التوزيع هو الصورة المقلوبة للانتاج . ولعملية توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي تاثير مباشر وغير مباشر على معدل وسرعة نمو الدخل القومي . وهذا يعني بالجوهر ان العلاقة بين مراحل حركة الدخل القومي متبادلة التاثير . ففي الوقت الذي يعكس انتاج الدخل القومي طبيعة توزيعه فان اسس توزيعه واستخدامه تحدد بالتالي مستوى وطبيعة انتاجه .

والصفحات التالية توضح مفهوم توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي .

اولا : توزيع واعادة توزيع الدخل القومي

يتم توزيع الدخل القومي في اي بلد من البلدان في ضوء طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم ، وعلى اساس سيادة او تعدد اشكال الملكية لوسائل الانتاج . ففي هذا البلد النامي او ذاك مثلا يلاحظ اشكال الملكية التالية :

١ ـ ملكية دولة لوسائل الانتاج
٢ ـ ملكية تعاونية لوسائل الانتاج
٣ ـ ملكية مختلطة ـ دولة وخاصة ـ لوسائل الانتاج
٤ ـ ملكية خاصة ـ راسمالية لوسائل الانتاج
٥ ـ الانتاج الحرفي الفردي الصغير

وهذه الاشكال من الملكية تشارك في انتاج الدخل القومي بنسب متفاوتة تعبر عن حجم تلك الملكيات ومجال نشاطها ومستوى تنظيم ذلك النشاط .

ويتم التوزيع الاول للدخل القومي فيما بين هذه الاطراف في ضوء مستوى مشاركتها في انتاجه .

الا ان التوزيع الاول للدخل القومي يستكمل بالتوزيع الثاني له او ما يطلق عليه باعادة توزيع الدخل القومي حيث تتجمع في خزينة الدولة الموارد التالية :

١ ـ صافي دخل الدولة الممركز

٢ ـ ترحيل ارباح المنشآت العائدة للدولة

٣ ـ الضريبة المفروضة على الاجور في جميع القطاعات

٤ ـ اشكال الضرائب المفروضة على مدخولات الجمعيات التعاونية

٥ ـ اشكال الضرائب المفروضة على مدخولات الافراد في الجمعيات التعاونية

٦ ـ اشكال الضرائب المفروضة على فائض القيمة المتحقق لمالكي وسائل الانتاج في القطاع الخاص والمختلط .

وتستخدم هذه الموارد عبر عملية اعادة توزيعها من جانب الدولة في الاغراض التالية :

١ ـ تمويل عملية تجديد الانتاج الموسع

٢ ـ تمويل الادارة والامن والدفاع الوطني والصحة والثقافة والتعليم وبقية الخدمات .

٣ ـ تمويل صندوق الاحتياطي للدولة .

ومن هنا يتبين بوضوح ان الممول الاساسي لخزينة الدولة هو القطاع المنتج من الاقتصاد الوطني ، وبتعبير اكثر دقة ، هو العمل المنتج . الا ان تدفق الموارد المالية لخزينة الدولة يتحقق في ضوء واقع انتاج وتوزيع الدخل القومي بحيث يتشكل من ارباح مباشرة للدولة ومن ضرائب على الاجور والدخولات ومن ضرائب على القطاع الخاص بما فيه الانتاج الحرفي الصغير . وفي اطار هذا التوزيع للدخل القومي يتحدد عمليا توزيع السلع المادية في المجتمع والقدرة على امتلاكها وبالتالي استخدامها من جانب الطبقات والفئات الاجتماعية ومن جانب الدولة ، سواء كانت تلك السلع استهلاكية ام انتاجية

ويبدو مفيدا الاشارة الواضحة الى ان طبيعة السلطة ومضمون واتجاهات التطور في البلدان النامية يحدد ليس طبيعة التوزيع الاول للدخل القومي فحسب بل التوزيع الثاني له ايضا. ويتم ذلك من خلال السياسة الضريبية المباشرة وغير المباشرة والسياسة السعرية واسس تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع ومدى التمييز في كل ذلك بين الطبقات المالكة لوسائل الانتاج والميسورة والطبقات الكادحة والمنتجة للدخل القومي بما ينسجم مع مصالح هذه الطبقات اوتلك.

ثانيا : استخدام الدخل القومي

تعتبر عملية استخدام الدخل القومي المرحلة الاخيرة في مراحل حركته المختلفة ، وهي ترتدي طبيعة ومضمون عملية تكوينه وتوزيعه كما يتحدد في ضوئها تطوره اللاحق . ففي النظام الراسمالي حيث تسيطر الاحتكارات والشركات الراسمالية على القسم الاعظم من الدخل القومي على شكل فائض قيمة ؛ فان هذه الاحتكارات والدولة الراسمالية تتصرف في عملية استخدام الدخل القومي وبالوجهة التي تخدم مصالحها وتعزيز مواقعها واستمرار استغلالها للمنتجين في بلدانها . ويتم في ضوء ذلك توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك . وينحصر التراكم بيد الاحتكارات والدولة الاحتكارية بسبب كونها تسيطر على فائض القيمة ، المصدر الرئيس للتراكم عموما . وينشا في عملية توزيع الدخل القومي تناقض حاد بين الحصة الموجهة لاغراض الاستهلاك وتلك الموجهة لاغراض التراكم ؛ اذ ان ما يوجه لاغراض الاستهلاك يتكون من الاجور المدفوعة للشغيلة والمستخدمين اولا والرواتب المدفوعة لاجهزة الدولة المختلفة وكذلك ما يستهلك من قبل الراسماليين لاغراضهم الخاصة ، في حين ما يوجه لاغراض التراكم يساهم في توسيع قاعدة الانتاج وتطويرها

ويؤدي الى تحقيق المزيد من فائض القيمة للاحتكارات الراسمالية . فاي تقليص في الاستهلاك الفردي ـ اي الاجور المدفوعة للمنتجين ـ يكون لصالح التراكم والاستهلاك الاجتماعي او لكليهما معا . وهذا التناقض هو انعكاس للصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الاحتكارية في البلدان الراسمالية المتطورة حول اقتسام الدخل القومي بين الاجور وفائض القيمة اساسا .

وفي البلدان الاشتراكية حيث تسيطر الدولة والتعاونيات الانتاجية على انتاج وتوزيع القسم الاعظم او كل الدخل القومي فانها تتصرف وفق خططها الاقتصادية ـ الاجتماعية المختلفة باستخدام الدخل القومي وفق تناسبات تستند الى القوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة في الاقتصاد الوطني لهذا البلد الاشتراكي او ذاك . ويتوزع الدخل القومي من حيث الاستخدام في اي بلد اشتراكي الى التراكم والاستهلاك حيث يوجه التراكم لاغراض تجديد وتوسيع الانتاج وضمان التطور المتصاعد للدخل القومي ويوجه الاستهلاك لاغراض الاشباع المتزايد لحاجات المجتمع المادية والروحية المتنامية باستمرار ، انها توجه للاستهلاك الفردي من جانب افراد المجتمع وللاستهلاك الاجتماعي من جانب المجتمع بأسره . وفي اطار العلاقات الانتاجية

الاشتراكية وفي ضوء التوافق المتطور بينهـا وبين القوى المنتجة فأن التوافق والتناسب الفعال بين التراكم والاستهلاك هو الذي يؤثر في حركة وتطور الدخل القومي بدلا من التناقض والتعارض الذي يسودهما في اطار العلاقات الانتاجية الراسمالية.

وكما هو معروف فأن الدخل القومي فيالنظام الاشتراكي يوزع على اساس الانتاج الضروري اولا، حيث يوجه لاغراض الاستهلاك الفردي كأجور العمال والمستخدمين في القطاعات الانتاجية من الاقتصاد الوطني ويستخدم لتغطية حاجاتهم المعيشية المختلفة ، والانتاج الزائد او الفائض ثانيا ؛ حيث يستخدم لاغراض التراكم والاستهلاك الاجتماعي .

ويستخدم الانتاج الزائد في المجتمع الاشتراكي للاغراض التالية بصورة ملموسة :

١ ــ زيادة التراكم الانتاجي .
٢ ــ تطوير العلم والتكنيك .
٣ ــ تحسين مستوى التعليم والثقافة .
٤ ــ لضمان استمرار وتوسيع الارصدة المخصصة للتركيب المادي ــ التكنيكي للاقاليم .
٥ ــ تطوير الصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى كالسكن والعناية بالعجزة ... الخ .

٦ ــ الموارد المالية المخصصة لادارة الدولة والدفاع الوطني .

وتستهدف عملية استخدام الدخل القومي تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين تركيبه ورفع معدلات نمو الدخل القومي وزيادة حجمه العيني والنقدي وضمان تطور مستمر ورفيع في مستوى قدرة المجتمع على تحقيق القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ، قانون الاشباع المتزايد للحاجات المادية والروحية المتنامية باستمرار لابناء المجتمع .

وعلى صعيد اقتصاديات البلدان النامية يحتل موضوع استخدام الدخل القومي اهمية استثنائية بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة والحادة التي تعاني منها هذه البلدان وتتطلب منها استخداما فعالا للدخل القومي بما يؤدي الى تنمية معجلة لاقتصادياتها وضمان تركيب اقتصادي مناسب يساهم في تعجيل ورفع معدلات نمو الدخل القومي من سنة لاخرى .

وتبدا مشكلات البلدان النامية مع استخدام الدخل القومي بل ترتبط بتكوينه وتوزيعه واعادة توزيعه ثم في استخدامه . ومن اجل هذه الحقائق نورد ما يلي :

١ ـ ان توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك لاغراض الاستخدام لا يعني انه مساو لما ينتج من دخل قومي في الاقتصاد الوطني . معنى هذا ان الدخل القومي المنتج في بلد معين ليس بالضرورة مساو للدخل اللاقومي المتوفر والموزع بين التركم واستهلاك في سنة معينة . وتفسير ذلك يتوضح في الوقائع التالية :

- بسبب وجود شركات احتكارية اجنبية توظف رؤوس اموالها في اقتصاديات القسم الاكبر من البلدان النامية فان جزءا مهما متباينا من الدخل القومي المنتج في هذه البلدان يستنزف الى البلدان الرأسمالية المتطورة عن طريق شركاتها الاحتكارية على شكل ارباح وفوائد وما الى ذلك ويقود هذا بالضرورة الى تقليص مهم جدا في الدخل القومي . ويستطيع المرء ان يتعرف على هذا الواقع من خلال النظر الى البلدان النامية النفطية حيث يستطيع ان يقارن بين حالتين لبلد واحد كالعراق مثلا . فقبل التاميم كانت الشركات تسيطر على انتاج

وتسويق النفط كما كانت تسيطر على جزء كبير من الارباح . وبعد عملية التاميم التاريخية في عام ١٩٧٢ وما بعدها اصبح العراق يسيطر على ثروة النفط كاملة وبالتالي منع تصدير هذه الارباح الى الخارج ووضعها بيد الدولة وبالتالي منع وقوع الاستغلال الشديد لثرواتنا وشعبنا من جانب تلك الاحتكارات الامبريالية . اما البلدان النامية النفطية التي لم تؤمم نفطها ما تزال تعاني من ذلك الاستنزاف والتقليص لمقدار الدخل القومي المنتج في الاقتصاد الوطني .

- بسبب حالة التبادل التجاري غير القائم على اسس سليمة وعادلة يلاحظ تحمل البلدان النامية خسارة مزدوجة ، فهي تصدر سلعها الى الخارج بأسعار رخيصة جدا لا تنسجم مع قيمة انتاجها المحلية بسبب تخلف انتاجية العمل فيها . مما يقلص من مقدار الدخل القومي من جهة وهي تستورد سلع مادية من الخارج بأسعار عالية لا تنسجم مع قيمتها بسبب طبيعة

السيطرة الاحتكارية على اسواق الكثير من السلع المنتجة في البلدان الراسمالية المتطورة ، وهي بذلك تخسر ثانية ويتقلص مقدار الدخل القومي المنتج فيها من جهة اخرى .

● بسبب من قيام الدولة بدفع مقادير القروض المطلوبة من جانبها في فترة معينة وكذلك الفوائد المترتبة عليها يحصل تقلص في مقدار الدخل القومي المنتج . الا ان في حالة اخرى يلاحظ زيادة في الدخل القومي على مقدار الدخل المنتج بسبب تسلم تلك القروض واستخدامها في الاقتصاد الوطني وبالتالي ترفع من مقدار الدخل القومي المتوفر بمقدار ما تسلمت من قروض. ويعتمد دور تلك القروض واهميتها للاقتصاد الوطني على مجالات استخدامها . فان وظفت في قطاعات انتاجية ديناميكية سيكون مردودها جيدا ويضيف قدرة مالية جديدة لتطوير الدخل القومي . اما اذا استخدمت لاغراض غير انتاجية ، بل حتى بذخية في احايين كثيرة ولعدد غير قليل من

البلدان النامية فانها تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني والمجتمع .

● وفي حالات اخرى يتقلص الدخل القومي المنتج في هذه البلد النامي او ذاك عندما تقوم هذه البلدان بتقديم مساعدات مالية او عينية للبلدان النامية الاخرى على شكل منحة غير قابلة للاسترداد . فالعراق مثلا يقدم مساعدات مالية متزايدة من سنة الى اخرى الى عدد غير قليل من الاقطار العربية الشقيقة والبلدان النامية لحاجتها الى تلك المساعدات من جهة والتزاما بالموقف القومي والنضالي التضامني ازاء الاقطار الشقيقة وحركة التحرر الوطني من جهة اخرى .

وفي مقابل ذلك يمكن ان يزداد الدخل القومي لهذا البلد النامي او ذاك في حالة حصوله على مساعدات مالية من بلدان نامية او من بلدان اشتراكية او من منظمات دولية اخرى او «مساعدات» من بلدان راسمالية .

وعلى هذا الاساس فان الدخل القومي المنتج لا يساوي بالضرورة

الدخل القومي المتوفر لهذا البلد او ذاك وفي هذه السنة او تلك .

وعلى العموم فان البلدان النامية تعاني من استنزاف متعدد الوجوه لدخلها القومي المنتج ناجم عن نشاط الدول والاحتكارات الراسمالية في اقتصادياتها . وتشير المعطيات المتوفرة الى ان كميات كبيرة من الارباح تتحقق للبلدان والاحتكارات الراسمالية من جراء نشاطها الاقتصادي في البلدان النامية ، وهو استنزاف مباشر من الدخل القومي المنتج في اقتصاديات هذه البلدان .

٢ ـ ان الدخل القومي المتوفر او المتبقي للبلدان النامية عموما لا يتركز بشكل مناسب بيد الدولة ، بل يتوزع اساسا بين قطاع الدولة والقطاع الخاص والتعاونيات... الخ وبنسب متفاوتة حسب قاعدة وقوة ومجال نشاط كل من تلك القطاعات . وهذا يعني ان عملية استخدامه ستكون معقدة جدا ومبعثرة والقدرة على الافادة منها ضعيفة . وينعكس هذا بوضوح في واقع انتشار الانتاج الحرفي الصغير والمنشآت الصغيرة حيث تكون كثافة

راس المال واطئة والانتاجية ضعيفة والتكاليف عالية وبالتالي فان القدرة على تحقيق فائض اقتصادي مناسب تكون واطئة جدا ، مما يؤثر اخيرا على امكانية المجتمع على توجيه كميات كافية لاغراض التراكم .

٣ ـ بسبب ضعف عملية التخطيط للتنمية وقصور او انعدام في المعايير العلمية وانتشار ظواهر الترف والبذخ وسوء تنظيم العملية الاقتصادية بمختلف مراحلها يلاحظ ان البلدان النامية عموما تعاني من استنزاف كبير نسبيا للدخل القومي او لذلك الجزء المخصص لاغراض التراكم والاستهلاك الاجتماعي بسبب ارتفاع اسعار المشاريع بسبب المستوى التكنيكي ـ التكنولوجي المطلوب وبسبب البذخ في الهندسة المدنية وبسبب الاستخدام الناقص والواطىء للطاقات الانتاجية وتاخر انجاز المهمات وما الى ذلك من ظواهر سلبية . مما يجعل القدرة في استخدام الدخل القومي المتوفر دون قيمته

الحقيقية . يضاف الى ذلك سوء استخدام لحصة الاستهلاك الفردي ايضا .

وكما اشير في السابق يتم توزيع الدخل القومي في البلدان النامية وفق طبيعة علاقات الانتاج او اشكال الملكية القائمة ويستخدم من قبل المستحوذين عليه للاغراض التي يوضحها المخطط التالي :

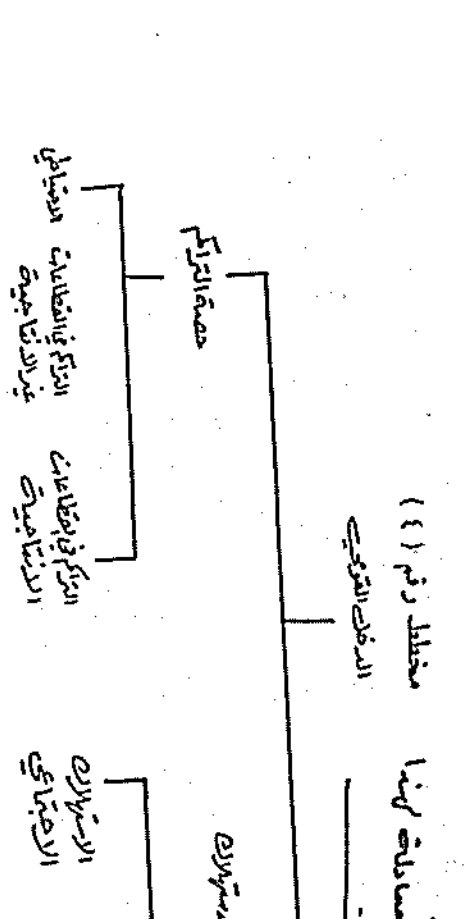

وحصة التراكم في هذه المجالات تتوزع بين قطاع الدولة(*) والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص وسفار المنتجين ، ومن خلالهم يستخدم في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني .

وفي ضوء هذا التوزيع ومستوى الاستخدام تتاثر اتجاهات ومعدلات نمو الدخل القومي .

وتلجأ البلدان النامية ، وخاصة التقدمية منها ، والعراق في مقدمتها ، الى استخدام التخطيط كاداة في عملية توزيع واستخدام الدخل القومي . كما يلاحظ بوضوح كبير نزوع هذه البلدان الى اجراءات واسعة من شانها مركزة وتجميع القسم الاعظم من الدخل القومي المنتج وبالتالي المتوفر منه بيد الدولة والسيطرة على استخدامه

ان ضمان حسن وفعالية استخدام الدخل القومي في هذا البلد النامي او ذاك يرتبط بطبيعة سلطة الدولة وتركيبها الطبقي والسياسي وجوهر

(*) يلاحظ القارىء ان المؤلف يستخدم مصطلح قطاع الدولة لا القطاع الاشتراكي بسبب ان تسمية القطاع الاشتراكي جاءت في الشهر الثالث من عام ١٩٧٧ في حين ان الكتاب يطرح التسميات على الفترة التي سبقت ذلك وامتدت من فترة هذا القطاع حتى عام ١٩٧٥ حيث تتوفر الاحصائيات الرسمية .

واتجاهات سياستها الاقتصادية والاجتماعية ونشاطها العملي والاجراءات التي تتخذها على الاصعدة السياسية والاقتصادية المتعددة الجوانب لانجاز مثل هذه المهمة ، وهي تتلخص فيما يلي :

١ ـ ضمان النمو المتواصل والسريع للملكية الدولة والملكية التعاونية لوسائل الانتاج في الاقتصاد الوطني وبما يساهم في جعل الدولة في موقع قادر على مركزة القسم الاعظم من الدخل القومي في يديها وبالتالي يسهل عليها تغيير اسس توزيعه واعادة توزيعه واستخدامه بما يتناغم مع مصلحة التطور الاقتصادي والاجتماعي ويحسن بصورة مستمرة من حياة ومعيشة الشغيلة .

تؤكد تجارب البلدان النامية التقدمية الى انها تنزع عمليا وباستمرار الى تغليب قطاع الدولة على القطاع الخاص الاجنبي والمحلي وتسعى الى استكمال نشاطه بالقطاعين التعاوني والمختلط . وفي الوقت الذي تسمح للقطاع الخاص المحلي ان يتحرك بحدود معينة ، سواء كان ذلك فيما يخص مجالات التوظيف ام مقدار التوظيفات ام مواقع الاستثمار وبالتالي مقدار الفائض المتحقق له ، تسعى الى حرمان القطاع

الرأسمالي الاجنبي من امكانية الاستثمار المباشر وتاميم توظيفاته ووضعها بيد قطاع الدولة . وعملية التغليب هذه لا تتم ولايمكنها ان تتم دفعة واحدة ، بل هي عملية ثورية معقدة ومتعددة الجوانب والتاثير واحيانا طويلة الامد وتتطلب المعالجة الرصينة والواعية لتحاشي احتمالات الاحباط والمضاعفات غير المشخصة ، الى جانب الافادة منها لشحذ الهمم ورفع المعنويات وترسيخ الاستقلال الاقتصادي والسياسي . معنى ذلك انها تتطلب فهما واسعا ووعيا لطبيعة القوانين الاقتصادية الموضوعية واستيعابا متطورا وسليما لحركتها وفعلها المتبادل ورصد نتائج ذلك الفعل وتاثيراته وتهيئة العدة لمجابهته ومعالجته .

وتقدم تجربة العراق في التاميم وفي الموقف من نشاط القطاع الخاص عموما دروسا ثمينة للبلدان النامية ، وتضيف اساليب جديدة ثورية في التعامل الواعي والحازم مع الاحتكارات من جهة ومع القطاع الخاص المحلي وفهم دوره وامكانياته وضرورات استنفادها لصالح الاقتصاد الوطني من جهة اخرى ، الى الاساليب التي انتهجتها شعوب وبلدان اخرى في هذا المضمار ، انها

تجربة جديدة وغنية وتستحق المزيد من الدراسة والتعمق وتعميم نتائجها بما يساعد على الافادة الواعية والمرنة والفعالة منها .

واهمية تغليب قطاعي الدولة والتعاوني في الهيمنة على الاقتصاد الوطني وقيادته من جانب قطاع الدولة وتوجيهه لحركة الاقتصاد الوطني عموما تكمن في رفع قدرة الدولة الى مستويات جديدة تسمح لها بمعالجة افضل واشمل للمشكلات التي تعاني منها البلدان النامية ، وبخاصة لمشكلات العلاقة بين التنمية المعجلة والشاملة للاقتصاد الوطني والاشباع المتزايد لحاجات الجماهير الاساسية ، للعلاقة بين التراكم والاستهلاك في توزيع الدخل وفي اطار كل منهما .

٢ ـ الالتزام الحازم بالتخطيط للتنمية القومية وللنشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي وعلى مختلف المستويات والمجالات من اجل ضمان التعبئة الواسعة جدا لكل الموارد الاقتصادية المادية والبشرية والفنية وتنظيم سبل استخدامها واختيار الاحتمالات الاكثر قربا من الواقع والطموح والتي تنسجم مع مضمون السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية التقدمية للدولة وتعتمد قطاعي الدولة والتعاوني في

انجاز مهمات التنمية الاساسية باعتبارهما اداتين اساسيتين في هـذه العملية وتامين الاسبقيات والتناسب العقلاني بين القطاعات والتوازن بين الجانبين المادي والمالي للخطط القومية . ويتطلب في هذا الصدد تاكيد اهمية تحسن لجوء الدولة الى استخدام التخطيط بمدياته الزمنية المختلفة بحيث تكون السلسلة الزمنية التخطيطية غير متقطعة ومترابطة ومحققة بالتالي لستراتيج السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية ذات المدى البعيد ، اي الربط بين التشخيصات الافاقية لتطور الاقتصاد الوطني والمجتمع والتخطيط بعيد المدى والمتوسط الاجل والتخطيط السنوي والفصلي ، بين التخطيط الاقليمي والتخطيط القطاعي ؛ وهي حلقات تخطيطية مهمة جدا وضرورية تفقد في حالة حسن استخدامها وتطويرها المستمر ، الى استخدام فعال وعقلاني لكل الموارد الاقتصادية المتوفرة وللدخل القومي . ومع التباين الذي يمكن ان يحصل بين بلد واخر في اتجاهات التنمية التفصيلية ، فانها تلتقي معا في اهمية احتلال التصنيع المحور المركزي في عملية التنمية الشاملة لما يتميز به هذا القطاع الصناعي من

ديناميكية ذاتية وارتباطات واسعة باتجاهات عديدة وقدرة في التاثير المباشر والسريع على تحديث الزراعة وتطويرها .

وتتطلب عملية التخطيط ايضا العناية بادخال منجزات العلم والتكنيك والتكنولوجيا في البناء الاقتصادي والاجتماعي بالصيغ المناسبة المساعدة على استخدام فعال واقتصادي لها ، ومحفزة لنمو القوى المنتجة اضافة الى جعلها معجلة لمعدلات نمو الدخل القومي .

ان التعقيدات التي تصاحب عملية التنمية في البلدان النامية التقدمية وبالارتباط مع التركة الثقيلة الموروثة والمهمات الكبيرة المتعددة الجوانب تجعل من غير السهل على اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية ضبط العلاقة التناسبية الملائمة في توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك وفي اطار كل منهما ، اذ ان التركيب الاقتصادي من ناحية الملكية والتركيب الطبقي الناشيء عن ذلك والصراعات الطبقية والسياسية الجارية فيها والتاثير البارز الناجم من العوامل الداخلية والخارجية والمزايدات السياسية ... كلها عوامل تساهم في احتمال الوقوع في الخطأ ، خاصة وان عددا من هذه البلدان يلجا الى استخدام

اساليب رياضية دون وعي لها ودون ربطها بالحياة وفهم علاقاتها بالواقع الموضوعي ومجردة عن فهم تأثير العوامل غير الاقتصادية، العوامل السياسية والاجتماعية ، والعوامل الاقتصادية على النموذج الاقتصادي المستخدم لتحديد النسب بين التراكم والاستهلاك وفي اطار كل منهما

٣ ـ بذل عناية استثنائية بتطوير اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية على مستوى الدولة والمؤسسات الاقتصادية وتحسين الاساليب المستخدمة من جانبها ، سواء كان ذلك بالنسبة لتنظيم العملية الانتاجية ام تقديم الخدمات ام العلاقات فيما بين المؤسسات والمجالات المختلفة ، ام بالنسبة للعلاقات بين اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية والعاملين فيها ومع الجماهير الواسعة ذات المصلحة بعملية التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي لضمان تطبيق مبدع وبمبادرة عالية لخطط التنمية الموضوعة من جانب الدولة ، اذ ان الخطط الجيدة ما هي الا الخطوة الاولى ، رغم اهميتها الكبيرة ، على طريق تحقيق التنمية الشاملة المنشودة في البلدان النامية. ويتطلب هذا نظاما متطورا وفعالا للمتابعة بأبعادها واشكالها واساليبها المختلفة .

ويبرز تأثير التخطيط المتوازن والعلمي والتنظيم الجيد والادارة الديمقراطية الواعية والفعالة بسرعة في مؤشرات اقتصادية مهمة مثل حجم ونسب التنفيذ الفعلي للاهداف الاستثمارية والانتاجية والتشغيلية والتاهيلية والصحية والخدمات الاخرى ... وحسن نوعية ذلك الانتاج او الاداء وينعكس بالتالي بمؤشرات كمية وكلية مثل ارتفاع في حجم الانتاج الاجمالي وزيادة في الدخل القومي وتقليص في نسب قيمة الاندثارات ومستخدمات الانتاج في قيمة الانتاج الاجمالي وزيادة في مقدار الفائض الاقتصادي ... الخ.

٤ ـ ايلاء اهتمام خاص بنظام الدوافع الاقتصادية باعتباره يتضمن جملة من المقولات الاقتصادية ذات العلاقات المتشابكة والمتبادلة في الفعل والتأثير والمحفزة ، ان استخدمت بصورة جيدة ، لنمو الدخل القومي . ويرتبط نظام الحوافز الاقتصادية بين الاجور والمكافئات والانتاجية والتكاليف والقيم والاسعار والارباح بعلاقات متعددة ومتنوعة وبالغة الاثر على حركة ونشاط الاقتصاد الوطني . وعبر تطبيق فعال لنظام ملائم ومتطور من الحوافز الاقتصادية يمكن الوصول الى النتائج التالية :

● استغلال اقتصادي افضل للموارد المادية والبشرية بما يؤدي الى زيادة كميات السلع المنتجة ، أي بزيادة قيمة الانتاج الاجمالي على اساس رفع انتاجية العمل من جهة والتوسع في الانتاج من جهة اخرى ، ويحقق بالتالي تامين جزء مهم من حاجات السوق المحلية للسلع المادية المختلفة .

● تقليص مقدار وقت العمل ـ الحي والميت ـ المبذول في انتاج السلع المادية وفي هذا تخفيض للقيم التبادلية للسلع المادية المنتجة في مقابل زيادة في القيم الاستعمالية ، أي زيادة في مقدار السلع المنتجة . ويؤدي هذا بدوره الى مسالتين ايجابيتين هما :

ا ـ تقليص نسبة قيمة الاندثار ومستخدمات الانتاج في قيمة الانتاج الاجمالي لصالح زيادة نسبة الدخل القومي فيها ؛

ب ـ تقليص نسبة مقدار الاجور المدفوعة ـ بسبب تقليص العمل الحي المبذول ـ في الدخل القومي لصالح زيادة الفائض الاقتصادي .

● ايجاد علاقة صحيحة بين الاجور والارباح في توزيع صافي الدخل القومي بحيث يضمن:

ا ـ زيادة مستمرة في الاجور المدفوعة

للمنتجين الفعليين للدخل القومي وللعاملين في بقية مراحل عملية اعادة الانتاج الاجتماعي ، وهذا لا يتناقض مع ما ورد في الفقرة (ب) اعلاه .

ب ـ توجيه جزء متزايد من الربح المتحقق لاغراض توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية والقطاعات غير الانتاجية المؤثرة بصورة مباشرة على عمليات الانتاج المادي ، أي توفير جزء مناسب لصالح التراكم ، وجزء اخر لصالح الاستهلاك الاجتماعي .

● تحقيق تنمية سريعة ومعدلات عالية في انتاجية العمل وتقليص في مقدار الوقت الضائع لاسباب مختلفة وتقليص التلف في السلع او المواد الاولية المستخدمة وتحسين النوعية مما يؤثر على زيادة مقدار ونسبة الفائض الاقتصادي ـ الربح ـ المتحقق .

● تنشيط المباراة الوطنية بين الشغيلة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني لزيادة الانتاج ورفع انتاجية العمل وتحسين كفاءة الاداء والنوعية ؛ وربط هذه المسالة المهمة جدا في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية باتجاهين هما التوعية السياسية والاقتصادية

المتواصلة بطبيعة الاوضاع واتجاهات التنمية واغراضها ومدى ارتباطها بمصالح الجماهير اولا وبدفع المكافئات النقدية والعينية المجزية والممكنة ووضع اسس ومعايير مناسبة لهذا الغرض ثانيا ، اضافة الى ايجاد اشكال من الاوسمة والالقاب الوطنية والقومية المحفزة للمبادرة والابداع والتضحية ونكران الذات والتعاون .

٥ ـ قيادة حملة توعية واسعة بين صفوف الجماهير الشعبية لتشجيع المواطنين على الادخار المصرفي والاقتصاد في المصروفات وعقلنة انماط الاستهلاك والتخلص من التبذير في الماء والكهرباء والغذاء والملابس ... الخ ؛ وايجاد الصيغ المناسبة لاستثمار موارد المواطنين الفائضة عن الحاجة اضافة الى التعميق والتغيير المنشود في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية .

وينطبق هذا الامر بصورة اكبر على اجهزة الادارة الاقتصادية لما تتميز به من تضخم وبذخ واساليب ترف تستنزف الكثير من الدخل القومي دون ادنى مبرر .

٦ ـ القبول الواعي للقروض الاجنبية وللخبرات الفنية والمعارف التكنيكية ـ التكنولوجية

وتوظيفها واستخدامها لصالح تسريع عملية التنمية ، على ان توجه القروض اساسا لتطوير قاعدة الانتاج المادي وتطوير الهياكل الارتكازية فيها ووفق شروط مناسبة من حيث طول المدة وانخفاض نسب الفوائد المترتبة عليها . ولابد من حساب مقاديـر هذه القروض ،والفوائد المترتبة عليها وفترة دفعها بحيث لا ترهق الاقتصاد الوطني وترفع من مديونية الدولة وتستنزف جزءا مهما من دخلها القومي السنوي .

٧ ـ التصدي المدروس والموجه لمحاولات تصدير الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد نحو الخارج ووضع اسس ومعايير عملية لحركة الموارد المالية نحو الخارج والمرتبطة بنشاط الشركات الاجنبية في داخل البلاد او بسبب استيراد التكنيك والتكنولوجيا او السلع المادية او بسبب الفوائد المترتبة على القروض .

٨ـ وضع الترتيبات المقلصة لاستيرادات البلدان النامية للسلع المصنعة الاستهلاكية وبخاصة الكمالية منها ؛ وتوجيه ثقل الاستيراد نحو السلع الانتاجية المغيرة لتركيب اقتصادياتها واعادة التوازن فيه وتلك المؤثرة على تطوير تركيب صادراتها مستقبلا .

٩ ـ ايجاد اشكال متقدمة للتعاون والتنسيق الاقتصادي بين البلدان النامية وبلدان المنظومة الاشتراكية لما في ذلك من اهمية لضمان الاستقرار والنمو المعجل لاقتصادياتها وتغيير تركيبها المشوه الراهن ورفع انتاجية العمل وضمان الديناميكية الداخلية فيها وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتحسين موقعها في التقسيم الدولي الراسمالي للعمل . كما لابد من تطوير صيغ التعاون والتنسيق الاقتصادي فيما بين الاقطار النامية لتعزيز جبهتها وتضامنها وتنسيق مواقعها ازاء البلدان الراسمالية المتطورة ومن اجل تغيير اسس العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة بما يحقق للبلدان النامية اهدافها الاقتصادية باقصر وقت وبافضل طريقة ممكنة .

١٠ـ وتشكل الممارسات الديمقراطية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزيز وحدة القوى الثورية بالصيغ المناسبة لكل بلد من هذه البلدان واطلاق حريات ومبادرات الجماهير الواسعة ، ومشاركتها في ادارة الانتاج والمنشآت الخدمية وفي مجمل مراحل عملية التخطيط والتصدي للبيروقراطية

اهمية استثنائية في التفاعل بين الدول وسياستها الاقتصادية والجماهير الشعبية .

ان اتخاذ الدولة في هذا البلد النامي او ذاك لمثل هذه الاجراءات وغيرها يقود الى ضمان زيادة الانتاج وتنويعه وزيادة الدخل القومي بالاتجاهين اللذين ذكرناهما في الفصل الاول من هذا الكراس وهما :

١ ـ تحقيق زيادة في الانتاج عبر التوسع الافقي في اقامة المنشآت الاقتصادية الانتاجية في مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني وضمان التنوع المناسب والضروري فيه . وهذا الاتجاه يعتبر اساسي ومهم جدا في مرحلة التطور الراهنة في البلدان النامية بسبب واقع التخلف في قيمة وحجم الانتاج الاجمالي المرتبط بالنقص الشديدفي استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتوفرة في البلاد وغير المستغلة اولا وبسبب سوء استغلال الموارد المستخدمة فعلا من جهة اخرى. ويترتب على ذلك توجه هذه البلدان الى استيراد المزيد من السلع المادية المختلفة لتغطية حاجة السكان المتزايدة

والمرتبطة بالتحسن النسبي لمستوى الدخول وبالزيادة السكانية العالية .

ويتطلب هذا التوسع مزيدا من الاستثمارات المالية في القطاعات الانتاجية والهياكل الارتكازية واختيارا واعيا لمستوى التكنيك والتكنولوجيا المطلوب ادخاله في الاقتصاد الوطني والى تشغيل اعداد جديدة من الايدي العاملة من مختلف الاختصاصات والمهارات . ان هذا الاختيار لمستوى التكنيك والتكنولوجيا وطبيعة المنشآت الاقتصادية ومستوى الاختصاص والمهارة وعدد المشتغلين فيها يؤثر بشكل بارز على حجم الاستثمارات اولا وعلى اسس توزيعها على عناصر الانتاج المادية والبشرية ، ويلعب هذا الاختيار لعدد من هذه التناسبات ، كثافة التشغيل ، كثافة راس المال ... الخ ، دورا فائق الاهمية بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي واتجاهه في هذا البلد النامي او ذاك .

٢ ـ تحقيق زيادة في الانتاج عن طريق النمو العمودي ، اي التحسين المتواصل للنشاط الاقتصادي الجاري في المنشآت الاقتصادية الجديدة والمنوي اقامتها ، سواء كان ذلك بالنسبة لرفع انتاجية العمل ام تطوير كفاءة الاداء من قبل اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية وتنظيم العملية الانتاجية وباقي مراحل عملية اعادة الانتاج الاجتماعي . ويتطلب هذا تحسين التاثير الواعي والفعال للدولة والمجتمع على جميع العناصر المكونة للعملية الانتاجية ، سواء كانت جزءا من القوى المنتجة ام ناجمة عن العلاقات الانتاجية المحيطة بالعملية الانتاجية . وكما تبين لنا فان اي زيادة في انتاجية العمل تعني بالضرورة زيادة في مقدار السلع المادية المنتجة في وحدة الزمن المعينة ، ساعة ، يوم ، ... الخ ، وهذا يعني بدوره تقليص تكاليف الانتاج الفعلية التي تحدد بدورها قيمة السلعة او قيمتها التبادلية وتؤثر بهذا القدر او ذاك على سعر السلعة ، باعتبار السعر هو التعبير النقدي للقيمة . ان هذا النهج في رفع انتاجية العمل

يجب ان يحتل اهمية استثنائية في الحياة الاقتصادية للبلدان النامية بسبب واقع التخلف الشديد في مستوى انتاجية العمل الراهنة ، كما انه يؤدي الى زيادة في الدخل القومي المنتج ويؤثر على العلاقة العضوية بين التكاليف الفعلية والفائض الاقتصادي في اطار قيمة الانتاج الاجمالي ، وبين التكاليف الفعلية وبين قيمة الاندثار ومستخدمات الانتاج والدخل القومي في اطار قيمة الانتاج الاجمالي وبين الاجور والارباح في اطار الدخل القومي .

ان تحقيق هذين النهجين في اقتصاديات هذا البلد النامي او ذاك يقودان الى زيادة مضمونة ومتنامية باستمرار في الدخل القومي والى تغيير في تكوينه واسس توزيعه واعادة توزيعه واستخدامه لصالح الاقتصاد الوطني والجماهير الواسعة ، وبخاصة الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة المنتجة للدخل القومي .

الفصل الرابع

تطور الدخل القومي في الاقتصاد العراقي

اولا : تطور الدخل القومي في العراق

يعير القطر العراقي اهتماما متزايدا بدراسات الدخل القومي التطبيقية ، وجرت حتى الان محاولات كثيرة وجادة على هذا الطريق ، وبخاصة من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء . الا ان القسم الاعظم من هذا الاهتمام انصب على موضوعات تتعلق بكيفية احتسابه وطرق قياسه وتاشير معدلات نموه والتغيرات المصاحبة لتركيبه القطاعي وعلاقته النسبية بالناتج القومي الاجمالي. وابتعدت هذه الدراسات عن ان تكون تحليلا اقتصاديا ـ اجتماعيا لتكوين وتوزيع واستخدام الدخل القومي والمشكلات الناجمة عن كل مرحلة من هذه المراحل وعلاقتها بالتركيب الاقتصادي والطبقي للمجتمع العراقي . وعلى هذا الاساس فهي دراسات احصائية ورياضية بحتة وان كانت

من خلال ذلك تقدم معطيات يمكن للمرء ان يستنتج في ضوئها الاتجاهات الاساسية في تطور الدخل القومي وتوزيعه واستخدامه .

وخلال تلك السنوات التي اعقبت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ بذلت جهود محدودة بهدف توجيه تلك الدراسات الوجهة التي تساهم في تحقيق رؤية سليمة عن الواقع الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والتمايز الطبقي السائد بسبب سيادة الملكية الخاصة ، شبه الاقطاعية والرأسمالية ، لوسائل الانتاج والاستنزاف المتعدد الجوانب للدخل القومي ... الخ . وقد استقدم لهذا الغرض العديد من الخبراء الاجانب للمشاركة في مثل هذه الدراسات . ومع ذلك فقد تعثرت كثيرا وهو امر مفهوم تماما . وبعد ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ وبالارتباط مع محاولات اجهزة التخطيط المركزية بوضع خطط تنمية قومية اكثر شمولية ومركزية تبين بوضوح الاهمية البالغة لدراسات الدخل القومي فوجهت لهذا الغرض جهود جديدة ومتزايدة أثمرت العديد من الدراسات الجيدة والمهمة في آن واحد . ومع الاهمية المذكورة لهذه الدراسات فانها ما تزال بحاجة الى تحليل اعمق واشمل لاتجاهات تكوين وتوزيع واعادة توزيع واستخدام

الدخل القومي . وهي مهمة لا يستطيع الافراد النهوض بها جيدا وبصورة متكاملة ومتطورة .

وجاءت ندوة معالجة العوامل المؤثرة في انتاجية العمل التي عقدت في ايلول من عام ١٩٧٦ لتعطي ادلة جديدة على الاهمية الاستثنائية لدراسات الدخل القومي والعوامل المكونة له والمحفزة الى نموه المستمر ، واكدت مجددا على ضعف وضآلة البيانات الملائمة الضرورية لهذا الغرض . كما وجهت انذارا جديا لاجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية في جميع المجالات والمستويات على النواقص القائمة في نشاطها المتعدد الجوانب والمؤثر بالتالي على نمو الدخل القومي ، والضرورة القصوى لاستثمار كل الطاقات والامكانيات المادية والبشرية المستخدمة حاليا وتلك المعطلة بصورة عقلانية من اجل رفع انتاجية العمل وضمان النمو للدخل القومي عن هذا الطريق ، اضافة الى النمو الناجم عن التوسع الافقي ودخول مؤسسات اقتصادية جديدة مرحلة الانتاج الفعلي بالاستناد الى التخطيط العلمي المرتبط بالواقع الموضوعي للقطر .

تشير المعطيات المتوفرة الى ان الدخل القومي في العراق شهد نموا سريعا خلال السنوات الاخيرة، وبخاصة في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ وما بعدها . كما شهد تغيرات مهمة في القطاعات الاقتصادية المكونة

له ، سواء كانت تمس طبيعة النشاط الاقتصادي الانتاجي كالصناعة والنفط والزراعة ... الخ ، ام كانت تمس طبيعة الملكية لوسائل الانتاج ، حكومي تعاوني ، خاص ... الخ .

ويمكن تسجيل جملة من التغيرات المهمة جدا التي طرأت على تركيب وحجم الدخل القومي خلال الفترة التي اعقبت ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨ .

١ ـ حصول نمو كبير في حجم الدخل القومي النقدي نشأ بفعل عوامل اساسية في مقدمتها القرارات الثورية التي صدرت عن مجلس قيادة الثورة منذ الاول من حزيران عام ١٩٧٢ حتى الوقت الحاضر (عام ١٩٧٧) التي وضعت كامل الثروة النفطية في العراق بيد الدولة . وبذلك منعت كليا انسياب جزء كبير من الدخل القومي المنتج في قطاع النفط الخام وعن هذا الطريق الى الشركات الاحتكارية الراسمالية ومكنت الدولة من مركزة وتجميع جزء كبير من الدخل القومي بيديها . ثم التعديلات النسبية المستمرة التي رفعت اسعار النفط الخام وحسنت من مدخولات العراق ، اضافة الى الزيادة التي تحققت في الانتاج والتصدير السنوي من النفط . وتشير الارقام المتوفرة الى ان

صافي الدخل القومي قد ارتفع من (٨٤٠ر٦) مليون دينار في عام ١٩٦٨ الى (١٠٨١ر٣) مليون دينار في عام ١٩٧١ والى (٣٧٥٠ر٥) مليون دينار في عام ١٩٧٥ ، والى (٤٤٧٨ر٨) مليون دينار في عام ١٩٧٦ ـ بالاسعار الجارية اي بنسبة زيادة قدرها ٤٣٢ر٨٪ و٣١٤ر٢٪ و١٩ر٤٪ في عام ١٩٧٦ قياسا لسنوات ١٩٦٨ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ على التوالي(١٥) .

وتطورت مشاركة قطاع النفط الخام بمعدلات عالية جدا خلال الفترة التي اعقبت عملية التاميم الثورية وجاءت على حساب المشاركة النسبية للقطاعات الاقتصادية الاخرى . وقد بلغت مشاركة قطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٦٨ (٣٣٤ر٦) مليون دينار ، ارتفعت الى (٥٠٧ر٨) مليون دينار في عام ١٩٧١ والى (٢٢٧٩) مليون دينار في عام ١٩٧٥ بالاسعار الجارية . وهذا يعني ان نسبة الزيادة المتحققة في عام ١٩٧٥ قياسا لعام ١٩٦٨ و١٩٧١ (٥٦١ر٣٪

(١٥) راجع : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ـ وزارة التخطيط ـ الجمهورية العراقية ـ بغداد ص١٨٣
راجع ايضا : الناتج المحلي والدخل القومي في العراق لسنة ١٩٧٦ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ـ بغداد ، تموز ١٩٧٧ ، ص٤

و٨ر٣٤٨٪) على التوالي . وقد ادت هذه الزيادة البارزة في القيمة المطلقة الى ارتفاع نسبة مشاركة قطاع النفط الخام في تكوين الناتج القومي الاجمالي من ٦ر٣٢٪ في عام ٦٨ الى ٨ر٣٧٪ في عام ١٩٧١ والى ٤ر٥٧٪ في عام ١٩٧٥ (*) وارتفعت مشاركة قطاع النفط الخام في عام ١٩٦٧ الى (٠ر٢٤٤٦) مليون دينار ، اي بنسبة زيادة قدرها ٣ر٧٪ قياسا لعام ١٩٧٥ (١٦) .

٢ ــ حصول نمو ملموس في مقدار الدخل القومي المنتج في قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى،

(*) يتضمن الناتج المحلي الاجمالي في اطار الحسابات التي تقوم بها وزارة التخطيط بسعر كلفة عناصر الانتاج، مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة والمؤداة في الاقتصاد الوطني بما فيها دخل عناصر الانتاج من الخارج وتخصيصات تعويض استهلاك راس المال الثابت المحلي الاجمالي

وفي حالة طرح الفقرة الاولى من الناتج المحلي الاجمالي نحصل على الناتج القومي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج . وفي حالة طرح تخصيصات تعويض استهلاك راس المال الثابت المحلي الاجمالي من الناتج القومي الاجمالي نحصل على الناتج القومي الصافي او الدخل القومي .

(١٦) راجع : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ ، مصدر سابق ص١٧٨

راجع ايضا : الناتج المحلي والدخل القومي في العراق لسنة ١٩٧٦ ــ مصدر سابق ص٧

وبخاصة قطاعات الصناعة التحويلية والنقل والبناء والانتاج السلعي الصغير . وكانت الزيادة المتحققة في القطاع الزراعي ضئيلة جدا . ووفق المعطيات المتوفرة يتبين ان مشاركة القطاعات الانتاجية والخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ــ عدا النفط الخام ــ ، وفي ضوء طريقة الحساب المستخدمة في وزارة التخطيط ، بلغت خلال السنوات ١٩٦٨ و١٩٧١ و١٩٧٥ على النحو الآتي :

٤ر٦٧٪ ، ٦ر٦٧٪ ، ٦ر٣٢٪ تقريبا على التوالي (*) . وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٧٦

(*) اشير في الفصول السابقة الى وجود طريقتين في حساب الدخل القومي . وحيث تعتمد الطريقة الاولى على القطاعات الاقتصادية الانتاجية باعتبارها القطاعات الوحيدة المنتجة للدخل القومي والناجمة عن اعتبار العمل المنتج هو الخالق للقيمة الجديدة في السلع المادية المنتجة ، يلاحظ ان الطريقة الثانية تعتبر القطاعات الانتاجية والخدمية تساهم مجتمعة في انتاج الدخل القومي . والفارق يتبلور هنا في كون الطريقة الثانية لا تحصر انتاج الدخل القومي بالقطاعات الانتاجية بل تضيف اليها القطاعات الخدمية ، وفي ذلك اختلاف جوهري في المنهج والاسلوب والنتائج والاهداف . وقد اتبع ←

الى ٦ر٤٦٪ تقريبا(١٧)

ان الزيادة المطلقة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في الدخل القومي من قبل القطاعات الاقتصادية الاخرى ـ عدا النفط الخام ـ لا تجد انعكاسها في مقدار المشاركة

العراق طيلة الفترات السابقة الطريقة الثانية في تقدير واحتساب الدخل القومي . ويبدو مفيدا في هذا الصدد توضيح الفارق في المبلغ بين الطريقتين بالرغم من التحفظات التي تنشأ بفعل كيفية احتساب الارقام . وناخذ لهذا الغرض عام ١٩٧٤ لتوفر ارقامه بشكلها النهائي .

- وفق الطريقة الاولى يصل الناتج المحلي الى ٧ر٢٨١٤ مليون دينار ـ القطاعات الانتاجية فقط وبالحدود الممكنة ،
- وفق الطريقة الثانية يصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٧ر٢٣٤٧ مليون دينار ـ جميع القطاعات الانتاجية والخدمية .
- يبلغ الفرق بين الطريقتين في الحساب (٥٣٢) مليون دينار . وعند الاحتساب الدقيق يرتفع هذا المبلغ ايضا .
- وعند طرح عناصر الانتاج من الخارج وتخصيصات تعويض راس المال الثابت من المؤشرين السابقين نحصل على الدخل القومي وفق الطريقتين وقدرهما ٥ر٢٤٦٩ و ٥ر٢٠٠٢ مليون دينار والفرق بينهما يبقى ٥٢٣ مليون دينار .

(١٧) راجع : نفس المصدرين اعلاه ، ص١٧٨ و ص ٧

النسبية في تكوين الناتج الاجمالي والدخل القومي ؛ بل يلاحظ عمليا حصول تراجع واضح بسبب الزيادة المطلقة والنسبية ـ العالية المتحققة في قطاع النفط الخام . راجع المخطط رقم (٥) (*)

٣ ـ تؤكد المعطيات المتوفرة الى ان القسم الاكبر من النمو المتحقق في الدخل القومي لم ينجم عن تحسن ملموس في مستوى انتاجية العمل بل ينجم اساسا عن التوسع الافقي الجاري في قاعدة القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، اي في اقامة عدد كبير من المنشآت والمشاريع الانتاجية الجديدة وفي ارتفاع عدد المشتغلين في هذه القطاعات . ومع صلابة هذه الحقيقة فانها لا تلغي كليا دور انتاجية العمل في تحقيق زيادة نسبية محدودة جدا في تكوين الدخل القومي .

ويبدو ضروريا في هذا الصدد التمييز بين التطور المتحقق في انتاجية العمل في قطاع النفط الخام من جهة وبقية القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى .

(*) مخطط رقم (٥) يوضح التغييرات الحاصلة في التوزيع النسبي لمشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٦٨ و ١٩٧٥ في العراق بالاسعار الخارجية .

مخطط رقم (٥)

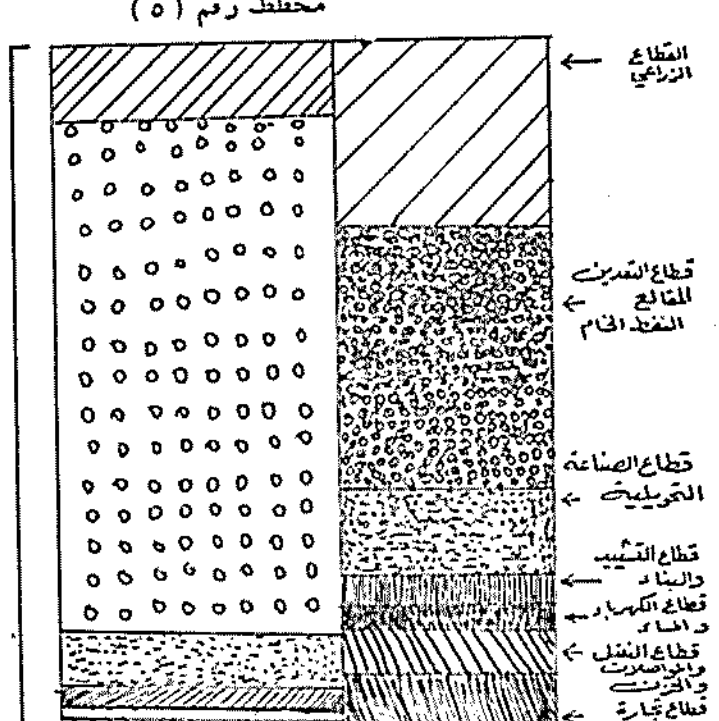

ويمكن ان يستدل على صواب هذا الاستنتاج من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية المهمة ، منها مثلا :

● اجراء مقارنة بين تطور قيمة الانتاج وصافي الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة ، مثلا ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ ، من حيث نسبة مشاركة كل من الدخل القومي وقيمة المندثر والمستخدم من وسائل الانتاج في تكوين الانتاج الاجمالي ، حيث يعطي هذا المؤشر مستوى التوفير الاقتصادي المتحقق في وسائل الانتاج وهو تعبير عن حصول تغير في انتاجية العمل ينعكس في قيمة سلعة معينة او في قيمة الانتاج الاجمالي . ولابد هنا ايضا من التمييز بين قطاع النفط الخام وبين القطاعات الاقتصادية .

● اجراء مقارنة بين مقدار فائض القيمة المتحقق والاجور المدفوعة للعاملين في القطاعات الاقتصادية الانتاجية خلال السنوات المنصرمة حيث يمكن في ضوء ذلك قياس مستوى التحسن او التدهور في انتاجية العمل الخاصة ، اي من خلال تخفيض مقدار وقت العمل الحي المبذول في انتاج سلعة معينة . والمقارنة هنا تنصب اذن على طبيعة العلاقة

التناسبية بين العمل الضروري والعمل الزائد ، وبالتالي بين الانتاج الضروري على شكل اجور ـ والانتاج الزائد على شكل فائض قيمة (ارباح ، فوائد ، وريع) . على ان يتم في هذا الصدد ايضا التمييز بين قطاع النفط الخام وبقية القطاعات الاقتصادية الانتاجية بسبب التباين الكبير في مستوى تطور وطبيعة الانتاج فيهما .

● اجراء مقارنة بين فائض القيمة والتكاليف الفعلية (راس المال الثابت + راس المال المتحرك وقيمة المندثر والمستخدم من وسائل الانتاج + الاجور) بحيث يتبين من خلالها مستوى التطور المتحقق في انتاجية العمل الاجتماعية ، اذ كلما امكن تقليص التكاليف الفعلية وزيادة مقدار الفائض المتحقق ، امكن زيادة في انتاجية العمل الاجتماعية ، اي تقليص في مقدار وقت العمل الحي والميت المبذول في انتاج سلعة معينة او في اجمالي السلع المنتجة في بلد معين وفي فترة زمنية معينة .

● اجراء مقارنة بين عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الانتاجية ومقدار الدخل القومي المتحقق فيها خلال الفترة ١٩٦٨ ـ

١٩٧٦ مثلا بالنسبة لعموم الاقتصاد الوطني على نطاق كل قطاع اقتصادي على حدة ، حيث يتبين مما هو متوفر ان السبب الكامن وراء الزيادة الحاصلة في قيمة الانتاج الاجمالي وفي صافي الدخل القومي في القطاعات الانتاجية ـ عدا النفط الخام ـ نجمت عن الارتفاع الملموس في عدد المشتغلين . حتى ان عددا من الفروع الاقتصادية الانتاجية شكى من انخفاض في انتاجية العمل بسبب التضخم في عدد العاملين فيها . ويمكن في هذا الصدد العودة الى المناقشات المهمة جدا التي جرت اثناء وبعد ندوة العوامل المؤثرة في انتاجية العمل .

٤ ـ انسجاما مع المضمون الثوري لطبيعة سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية جرى ويجري تغير في مواقع وقوة القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الملكية لصالح قطاع الدولة بشكل خاص . وتبدو هذه الصيغة واضحة تماما في تكوين قيمة الانتاج الاجمالي وفي صافي الدخل القومي . حيث تراجع القطاع الخاص الى المرتبة الثانية . ومع ان مستوى التطور في قطاع الدولة اتخذ اوزانا متباينة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فان قوته الاساسية

جدول يوضح مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين القيمة المضافة بالاسعار الجارية للسنوات ١٩٦٤ – ١٩٦٨(١٨) ملايين الدنانير

السنة	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧١	١٩٧٤
التفاصيل	القيمة النسبة	القيمة النسبة	القيمة النسبة	القيمة النسبة
القيمة المضافة للقطاع الحكومي	١٧٨٫٧ ٢٣٫٤	٢٥٨٫٠ ٢٥٫١	٣٥٢٫٥ ٢٦٫٢	٢٢٩٣٫٢ ٧١٫٥
القيمة المضافة للقطاع الاهلي	٥٨٥٫٢ ٧٦٫٦	٧٦٩٫٩ ٧٤٫٩	٩٩١٫٢ ٧٣٫٨	٩١٤٫٥ ٢٨٫٥
اجمالي القيمة المضافة	٧٦٣٫٩ ١٠٠٫٠	١٠٢٧٫٩ ١٠٠٫٠	١٣٤٣٫٧ ١٠٠٫٠	٣٢٠٧٫٧ ١٠٠٫٠

(١٨) راجع : المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي – وزارة التخطيط – الجمهورية العراقية – بغداد تشرين الاول ١٩٧٦ ، ص١٥

(*) يتبين من الحسابات القومية المتبعة في وزارة التخطيط ان مفهوم القيمة المضافة يعني عليا شموله :

١ – القطاعات الانتاجية والخدمية

٢ – عوائد عوامل الانتاج المدفوعة للخارج

٣ – استهلاك رأس المال الثابت

ويطرح مجموع المبالغ الواردة في الفقرة الاولى والخمسة للخدمات والفقرتين الثانية والثالثة نحصل على الدخل القومي .

وبتعبير آخر انها تساوي الناتج المحلي الاجمالي

تمركزت في قطاعات النفط الخام والصناعة التحويلية والتجارة الخارجية والنقل والمواصلات من بين القطاعات المنتجة والمحققة للدخل القومي ، وكان القطاع الزراعي وقطاع المقاولات نقطتا الضعف الاساسية فيه . وتشير الارقام المتوفرة الى حقيقة هذا التغير بوضوح كبير في تطور القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والتحولات الجارية في اتجاهها لصالح القطاع العام .

٥ – لقد اعطى هذا الواقع الجديد قدرة جديدة بيد الدولة لمركزة القسم الاكبر من الدخل القومي المنتج والمتوفر في يديها لتساهم عبر عملية التخطيط في التوجه نحو توزيعه واعادة توزيعه واستخدامه . وهذا يعني نمو القدرة على التحكم النسبي في التوزيع الاساسي بين الطبقات والفئات الاجتماعية وفي توجيه افضل لاعادة التوزيع فيه ، اضافة الى اتجاهات استخدامه بين التراكم والاستهلاك وليس من شك في ان حسن استخدام الدخل القومي يرتبط اضافة الى ذلك بطبيعة السياسة الاقتصادية للدولة وبمستوى التوجه نحو تطوير قاعدة ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، طبيعة تركيب اجهزة

التخطيط واسلوب عملها واتجاهات نشاطها والادوات التي تستخدمها في وضع الخطط العلمية في ضوء السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية وبطبيعة اجهزة الادارة الاقتصادية المسؤولة عن تنفيذ تلك الخطط المقررة .

٦ ـ لقد جرى تحسن ملموس ومهم في استخدام الدخل القومي حيث بدأت الدولة بتوجيه جزء مهم منه وبنسبة متطورة نحو التراكم من اجل توسيع قاعدة الانتاج المادي الحكومية وتحسين مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدمة في عموم الاقتصاد الوطني ، وبخاصة في قطاع الصناعة ، وفي تعجيل اقامة مشاريع الهياكل الارتكازية والخدمات الانتاجية الاخرى . وتعكس خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ هذا النهج بوضوح كبير .

وتؤكد مناهج الاستيراد خلال السنوات الخمس المنصرمة بشكل خاص على ان الدولة قد وجهت عناية كبيرة لرفع حصة السلع الانتاجية من اجمالي استيرادات القطر والموجهة اساسا لاغراض التنمية . فالارقام المتوفرة تبين ان حصة السلع الرأسمالية والمواد الخام بلغت خلال سنوات ١٩٦٤ و

١٩٦٨ ٨ر٤٩٪ و٧ر٦٠٪ على التوالي وارتفعت الى ٣ر٦٤٪ في عام ١٩٧٥(١٩) . وتشير المعطيات الاولية الى ان عام ١٩٧٦ قد شهد نفس الاتجاه التصاعدي لهذه المكونات في اجمالي استيرادات العراق التي تطور رقمها المطلق من ٧ر١٤٧ مليون دينار في ١٩٦٤ الى ٠ر١٤٤ مليون دينار في عام ١٩٦٨ والى ١٢٢٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ . والى ١٠٢٥ مليون دينار في عام ١٩٧٦(٢٠) .

وتنعكس حقيقة التطور في حصة التراكم في واقع النمو في تكوين راس المال الثابت على نطاق القطر ونمو حصة قطاع الدولة بمعدلات عالية وسريعة جدا من اجمالي راس المال الثابت بشكل خاص . وبامكان الارقام التالية التدليل على اتجاهي التطور المذكورين .

---

(١٩) راجع : مجلة الاقتصادي العربي ، مجلة اتحاد الاقتصاديين العرب ـ العدد ٣/١٩٧٧ ، بغداد ١٩٧٧ ـ مقال بعنوان ـ التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع العراقي ـ كاظم حبيب

(٢٠) راجع : نفس المصدر السابق

تطور اجمالي تكوين رأس المال الثابت وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص بالاسعار الجارية(٢١)

ملايين الدنانير

التفاصيل السنوات	تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام		القطاع الخاص		اجمالي تكوين رأس المال الثابت
	المقدار	النسبة	المقدار	النسبة	المقدار النسبة
١٩٦٨	٧٥٫٨	٥٢٫٠	٦٧٫٢	٤٧٫٠	١٤٣٫٠ ١٠٠٫٠
١٩٦٩	٧٨٫٥	٥٠٫٠	٧٨٫٨	٥٠٫٠	١٥٧٫٣ ١٠٠٫٠
١٩٧٠	١٠١٫١	٥٤٫٦	٨٤٫٠	٤٥٫٤	١٨٥٫١ ١٠٠٫٠
١٩٧١	١٠٥٫٠	٥٣٫٩	٨٩٫٧	٤٦٫١	١٩٤٫٧ ١٠٠٫٠
١٩٧٢	١١٤٫٧	٥٢٫٨	١٠٢٫٤	٤٧٫٢	٢١٧٫١ ١٠٠٫٠
١٩٧٣	٢١٨٫٩	٧٥٫٨	٦٩٫٧	٢٤٫٢	٢٨٨٫٦ ١٠٠٫٠
١٩٧٤	٤٤٦٫٠	٨٣٫٨	٨٥٫٩	١٦٫٢	٥٣١٫٩ ١٠٠٫٠
١٩٧٥	٦٣٢٫١	٨٣٫٠	١٢٩٫١	١٧٫٠	٧٦١٫٢ ١٠٠٫٠

(٢١) راجع : المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي لسنة ١٩٧٦ – مصدر سابق ، ص٢٥

راجع ايضا : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ – مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

ومن الجدير بالاشارة ان قسامهما من مقدار التراكم السنوي خلال السنوات المذكورة قد توجه لصالح ارساء قاعدةالتنمية القومية المتينة ، ، الى القطاع الصناعي التحويلي بما يتميز به من ديناميكية عالية وارتباطات متنوعة ومتعددة الجوانب وتاثير كبير على مجمل الاقتصاد الوطني . وقد احتل هذا القطاع نسبة تراوحت بين (٤ر٢٥ ٪)–(٤ر٢٨ ٪) خلال الفترة الواقعةبين ١٩٦٨ – ١٩٧٥ من اجمالي التراكم في القطر .

٧ – تشير المعطيات العامة الى حصول تحسن في العلاقة التناسبية بين الاجور والارباح في الدخل القومي لصالح الارباح . ومع اهمية هذا الاستنتاج ، فانه يخفي حقيقة اخرى ، هي ان التناسب بين الاجور والارباح متباين من قطاع لاخر . الا ان التباين يتركز بالاساس بين قطاع النفط الخام والقطاعات الاقتصادية الاخرى . حيث يلاحظ الاستنتاجات التالية :

– حصول نمو سريع في الارباح المتحققة في قطاع النفط الخام في مقابل نمو محدود نسبيا في الاجور المدفوعة في اطار الدخل

القومي المنتج في هذا القطاع ، اي ان النسبة تغيرت كثيرا لصالح الارباح وهذه الظاهرة مرتبطة بعدة عوامل في مقدمتها عملية التأميم الشاملة التي جرت في القطر والتعديل الذي تعرضت له اسعار النفط الخام باتجاه الارتفاع والزيادة الكبيرة في الانتاج السنوي ، اضافة الى التحسن الذي طرا على انتاجية العمل .

- حافظت العلاقة بين الاجور والارباح على مستوياتها السابقة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بصورة عامة ، رغم الزيادة التي شهدتها الاجور في عام ١٩٧٣ ويعود ذلك الى ان الاسعار هي الاخرى قد ارتفعت كثيرا بحيث غطت واحيانا كثيرة فاقت الزيادة التي تحققت في الاجور .

ان تحليل المعطيات المتوفرة عن تكوين وتوزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي في العراق تشير الى وجود جملة من المظاهر السلبية الموروثة والمتراكمة التي تستوجب عناية استثنائية بها من جانب اجهزة التخطيط والادارة الاقتصادية على مختلف المستويات والمجالات . وقد تضمنت خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ اتجاهات واجراءات جادة وجيدة وبنفس ستراتيجي بعيد

المدى . وتتبلور الجوانب السلبية في موضوع الدخل القومي فيما يلي :

- التركيب غير المتجانس للدخل القومي من حيث انتاجه حيث يشارك قطاع النفط الخام بنسبة كبيرة فيه . وهذه الظاهرة تعبر عن التشوه الذي ورثته الثورة في تركيب الاقتصاد الوطني ، وأساسا في تلك القطاعات المنتجة للدخل القومي . وتزداد اهمية ازالة هذه الظاهرة بسبب ارتباط النفط الخام بالتجارة الخارجية واعتماد السوق الراسمالي اعالمي عموما في التصدير اليه والمخاطر التي تنجم عن النهج العدواني الذي تتسم به الدول الامبريالية ازاء البلدان النامية ، وبخاصة التقدمية منها ، رغم حاجتها المتزايدة للنفط الخام المنتج في اقتصاديات البلدان النامية من جهة ، وفي ندرة تصنيع هذه المادة الخام في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية .

وقد ورد في خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، والتي صدرت بقرار رقم ٧٥١ في ٢٥—٦—١٩٧٧ عن مجلس قيادة الثورة بهذا الصدد ما يلي : (٢٢)

(٢٢) راجع : خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦—١٩٨٠ — وزارة التخطيط الجمهورية العراقية — بغداد ، ١٩٧٦، ص٢—٤

« وتحتم ـ المهمات الوطنية ـ ك ، حبيب ـ بصورة اساسية مواصلة استكمال بناء القاعدة المادية والتكنولوجية لاقتصاد وطني متطور ، تتوفر فيه من البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يدعم التصاعد المستمر في مستويات الدخل القومي ووتائر نموه ، على النحو الذي يؤمن قدرة اقتصادية تعزز مستلزمات الدفاع عن السيادة ، وتوفر المزيد من احتياجات الجماهير من الرفاه ورفع مستواها المعاشي ، وتوفير الركائز الاساسية لمستلزمات التقدم الحضاري ... بالاضافة الى ما تقدم تواجه خطة التنمية القومية الثانية مهمة تنويع بنية جهاز الانتاج ، وتنويع التصدير وتغيير بنية التجارة الخارجية لصالح المضي في تعزيز مقدمات الاستقلال الاقتصادي ، ومد اقتصادنا الوطني بالمزيد من مكتسبات التقدم العلمي ومزايا التقنية الحديثة ... »

معنى هذا ان خطة التنمية القومية امام مهمة مركزية هي تغيير تركيب الاقتصاد الوطني باتجاه خلق التنوع والتوازن والتكامل فيه ، على ان تستكمل هذه المهمة خطة التنمية القومية الثالثة ... الخ .

والجانب الثاني من واقع تركيب الدخل القومي يرتبط بقلة عدد المشاركين في انتاجه ، بالرغم من

الزيادة التي تحققت خلال السنوات الاخيرة . ويمكن للمرء ان يتعرف على ذلك من واقع ابتعاد المراة عموما ، وبخاصة في المدن عن المشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي الانتاجي . ومن هذا الواقع انطلقت خطة التنمية لتؤكد على ثلاث مسائل مهمة جدا لتحسين مستوى مشاركة السكان في انتاج الدخل القومي وهي : (٢٢)

١ ـ مكافحة البطالة المقنعة في اجهزة القطاع الاقتصادي الانتاجي من خلال اعادة النظر في توزيعهم بما يساعد في رفع انتاجية العمل والاستخدام الافضل للايدي العاملة المتوفرة،

٢ ـ زيادة عدد المشتغلين في القطاع الانتاجي . مع هدف التخلص من البطالة عموما في مجال الاقتصاد الوطني .

٣ ـ ادخال مستمر وواسع للمراة في الانتاج وفي مجمل النشاط الاقتصادي .

● ويبرز الخلل الثاني في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية ، حيث تنجم هذه الظاهرة عن واقع وجود تملك خاص لوسائل الانتاج وعن نشاطها المتعدد الجوانب في الاقتصاد الوطني . ان الجانب الايجابي الجديد في

(٢٢) راجع : نفس المصدر السابق ، ص١٥

واقع توزيع الدخل القومي اشير اليه سابقاوالمتمثل في نمو سريع لملكية الدولة لوسائل الانتاج وسيطرتها على جزء مهم من الدخل القومي . الا ان الفئات المالكة لوسائل الانتاج ما تزال تسيطر على نسبة قدرها ٦٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مجال القطاعات السلعية بدون النفط وعلى ٦٠٪ في قطاع النقل والمواصلات و ٩ر٦٢٪ في قطاع تجارة الجملة والمفرد .

وتبدو قوة القطاع الخاص في مجال التشييد والبناء حيث يسيطر على ما يقارب من ٨٩٪ من الناتجالمحلي الاجمالي (الارقام لعام ١٩٧٦/٧٥)(٢٤)

ان هذه الصورة في توزيع الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الدخل القومي تنعكس في واقع التمايز في الدخول بين الطبقات والفئات الاجتماعية والذي تسعى الخطة الجديدة الى تقليص الفجوة « وان يعاد توزيع الدخل الكلي بما ينصف الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض ويوفر التطبيق الجدي لنظرة الحزب ـ حزب البعث العربي الاشتراكي، ـ ك،حبيب ـ الى التفاوت في الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة . » (٢٥)

(٢٤) راجع : نفس المصدر السابق ، ص١٢
(٢٥) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٨

وتشير الخطة بصواب الى ضرورة تعزيز دور الدولة في مجمل عملية التنمية وتوسيع قاعدة ملكيتها لوسائل الانتاج بما يؤدي الى مركزة اكبر كمية ممكنة من الدخل القومي المتحقق بيدها وبما يساهم في تغيير توزيعه بشكل مركزي اولا ووفق اسس جديدة لصالح المنتجين الفعليين ثانيا .

وينطبق توجه الخطة ايضا على اعادة النظر في الخلل الراهن في اعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح المنتجين الفعليين والكادحين عموما ولصالح المناطق الاكثر تخلفا ، وبخاصة الريف العراقي ، من خلال توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية المختلفة .

● وتشير المعطيات المتوفرة الى ان الخلل الثالث يتبلور في توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك من حيث استخدامه ، وبالتالي في اطار كل من مكونات التراكم والاستهلاك . وقد كان وما يزال لهذه الظاهرة آثارها على تركيب الاقتصاد الوطني وعلى تركيب استيرادات وصادرات العراق. ومع التحسن البارز الذي طرا على هذه المسالة في ضو السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية الوطنية والتقدمية للدولة فان خطة التنمية تسعى الى تعميق هذا النهج وتطويره وتتوقع زيادة في التحسن في الخطة الخمسية اللاحقة .

ان المسالة المهمة في هـذا الصدد لا تقتصر على التوزيع الاساسي لاستخدامه بين التراكم والاستهلاك فحسب بل وتشمل سبل او كيفية ذلك الاستخدام ، سواء كان ذلك من حيث اختيار المشروعات ام اسبقية ذلك الاختيار ، ومن حيث الترابط والتنسيق والتكامل فيما بينها ، ام من حيث اختيار مستوى التكنيك والتكنولوجيا والحجوم الاقتصادية وكثافة التشغيل او راس المال والموقع الذي تقام فيه المشاريع ومستوى تطبيق قانون اقتصاد الوقت في اقامة وتشغيل تلك المشاريع .

وعلى هذا الاساس ورد في خطة التنمية القومية الثانية ما يؤكد الاهمية البالغة لهذه وغيرها من المؤشرات حين اشار الى ما يلي :(٢٦)

« كما تستلزم المهمات الوطنية المضي في عمليات البناء الاشتراكي ، وتحريك قوى التنمية وتعبئتها على اسس واضحة وصيغ من العمل متجددة تستهدف توفير السبل العملية لاحداث تغيرات جوهرية في تزايد مستويات الانتاج ، ورفع معدلات انتاجية العمل ومردود راس المال المستثمر او استغلال الموارد المتاحة بصيغ عقلانية وحسابات متطورة ، والعمل على تطوير البنية الفنية لجهاز

(٢٦) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٢-٣

الانتاج ، وتوسيع طاقاته وتوجيه الاستهلاك وفقا لمتطلبات نمو الاقتصاد القومي في ضوء اسس التخطيط وضوابطه في التنسيق والموازنة بين معدلات النمو الاجمالية ومكوناتها القطاعية ، ومستلزماتها من الموارد البشرية والمادية والمالية ، ومواجهة حركة الاسعار ومستوى الاجور والرواتب وقضايا السياسة النقدية والمالية ، واخضاعها للتخطيط بصورة مترابطة مع حركة النشاط الاقتصادي بما يخدم اهداف النظام السياسي ويعزز البنى والعلاقات الاشتراكية فيه . »

ثانيا : العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي في العراق

مع ان العراق لا يختلف عن بقية البلدان النامية في طبيعة العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي فان مستوى التطور في القوى المنتجة والتحولات الجارية في علاقات الانتاج ودور السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتاثير مستوى التطور في الحركة الثورية ودور الجماهير الشعبية والخصائص الوطنية والقومية الملموسة تعطي لتلك العوامل ملموسية اكبر كما انها تحدد دور وقوة تاثير كل من هذه العوامل على عملية التنمية القومية ونتائجها التي تتجسد في معدلات النمو السنوية في الدخل القومي .

وكما اشير سابقا فان الدخل القومي في العراق ايضا ينمو عبر طريقين رئيسيين هما :

١ ـ الزيادة الافقية الناجمة عن التوسع في القاعدة الاقتصادية الانتاجية ، اي الزيادة في العمل المنتج في الاقتصاد الوطني .

٢ ـ الزيادة العمودية الناجمة عن انتاجية العمل وتحقيق التوفير الاقتصادي في مستلزمات وعناصر الانتاج المادية والبشرية .

وتشير المعطيات المتوفرة الى ان الاقتصاد العراقي قد اعتمد حتى الان على زيادة الدخل القومي عبر التوسع الافقي في الانتاج ، اي التوسع في اقامة المشاريع الاقتصادية الانتاجية الجديدة ودخولها في مرحلة التشغيل والانتاج ، كما ان الدولة تبذل حاليا جهدا متزايدا من اجل رفع انتاجية العمل .

ومع الاهمية البالغة في زيادة الدخل القومي عبر عملية التوسع في المشاريع الانتاجية بسبب واقع القاعدة الضيقة في حجم الانتاج الاجمالي ، فان هدرا اقتصاديا كبيرا يعاني منه الاقتصاد الوطني بسبب المستوى الواطىء لانتاجية العمل في جميع فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني ، مع الفارق النسبي بين هذا النوع او ذاك القطاع في مستوى التخلف فيها . ان الاهمية الفائقة لتحقيق

النمو المعجل في الدخل القومي عبر التوسع الافقي في اقامة المشاريع الاقتصادية الانتاجية لا تقلل ابدا بل تزيد من اهمية الوصول الى معدلات نمو عالية للدخل القومي عبر رفع انتاجية العمل وتقليص مستمر في التكاليف الفعلية للانتاج .

وفي ضوء هذا الواقع تحتل عملية ترشيد التنمية القومية في ضوء الخطط الشاملة بابعادها المختلفة اهمية خاصة واساسية . اذ في هذه الخطط تتمكن الدولة من تشخيص المشكلات ثم تحديد المعالجات واسبقية تنفيذها . ويجد التشخيص تعبيره في طبيعة المشاريع الاقتصادية الانتاجية والخدمية المطلوب اقامتها وحجم تلك المشاريع وتوزيعها الجغرافي وكثافة التشغيل او راس المال فيها ومستوى الادارة الاقتصادية ونظم العمل فيها ووضع المعايير الضرورية لقضايا الانتاج والاجور والمكافئات ... الخ .

ومن هنا يتفق المرء تماما مع ما ورد في خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ حين اكدت في مجرى تشخيصها لمضمون السياسة الاقتصادية للمرحلة القادمة وتحقيق النمو في الدخل القومي على : (٢٧)

اولا : مواصلة استكمال بناء القاعدة المادية

(٢٧) راجع : نفس المصدر السابق ، ص٦-٧

والتكنيكية لاقتصاد متطور ومتوازن .

ثانيا : تنمية الطاقة البشرية ومواصلة العناية بالاستثمار الانساني والتطوير النوعي للانسان .

ثالثا : تخطيط تطوير العلوم والتكنولوجيا وجعلها جزءا اساسيا في خطط التنمية القومية .

رابعا : تحقيق وتائر نمو سريعة ومطردة للدخل القومي وعموم القطاعات وبشكل متوازن .

خامسا : زيادة كفاءة الاداء ورفع انتاجية العمل .

سادسا : مواصلة بناء الهياكل الارتكازية كقاعدة تستطيع استيعاب الحاجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة التي تقتضيها عملية التطور اللاحق .

سابعا : معالجة الاختناقات التي نجمت عن خطة التنمية الاولى وبالشكل الذي يؤدي الى تشغيل المنشآت الاقتصادية تشغيلا كاملا ، والقضاء على الهدر في الموارد وتنمية الطاقات وفرض بناء تراكم اشتراكي حقيقي .

ثامنا : العمل على تنمية موارد اضافية يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على النفط لتغذية خطة التنمية والفعاليات الاقتصادية والسياسية الاخرى

تاسعا : اعطاء اهمية استثنائية للقطاع الزراعي بحسابات موارد العراق المائية وملائمة

امكاناته الطبيعية للتنمية الزراعية ...

عاشرا : مواصلة العناية بالقطاع الصناعي باتجاه ازالة كافة المعوقات والعمل بالتركيز على زيادة وتحسين نوع الانتاجية فيه وايصالها الى مدياتها القصوى .. »

ومن الناحية العملية يمكن توزيع العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي في العراق الى المجاميع التالية :

١ ـ مجموعة العوامل الاقتصادية

وتجد تعبيرها في جملة من السياسات والاجراءات التي تستوجبها عملية التنمية القومية على المدى القريب والبعيد وذات التاثير المباشر وغير المباشر على نمو الدخل القومي ، وفي مقدمتها واهمها يرد ما يلي :

● تعميم استخدام التخطيط كاداة رئيسة وشاملة من اجل تعبئة واسعة ومتطورة للموارد الاقتصادية المادية والبشرية والفنية وتحقيق استخدامها العقلاني الفعال على مختلف المستويات والمجالات وضمان الالتزام الواعي والمنظم بها . وجعل التخطيط اداة ذات محتوى اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي وفني في آن واحد بحيث يمكنها تعبئة الجماهير الواسعة واشراكها في النشاط

الاقتصادي ـ والاجتماعي للبلاد بصورة واعية ومنظمة وهادفة ويتطلب هذا بدوره اعادة النظر بأجهزة واساليب وادوات التخطيط في ضوء امكانيات وحاجات الاقتصاد الوطني واختيار العناصر التي تقوم بالوضع المباشر للخطة وفق معايير تنسجم والاتجاهات السياسية والاجتماعية للدولة .

● تطوير وتوسيع قاعدة ملكية الدولة لوسائل الانتاج في جميع فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني ، وبخاصة تلك التي تنتج ويتجمع فيها الدخل القومي ، اضافة الى تطوير وتوسيع قاعدة الملكية التعاونية لوسائل الانتاج بما يؤدي الى مركزة القسم الاعظم من الدخل القومي بيد الدولة ، ليس فقط في قطاع النفط الخام ، بل في جميع القطاعات الاقتصادية . ويسهل هذا ويحسن ، في اطار سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ووفق اسس واتجاهات التخطيط فيها ، القدرة على توزيع واستخدام الدخل القومي .

● ضمان وضع وتطبيق نظام فعال ومتطور للحوافز الاقتصادية يحقق التوازن المتنامي فيما بين مكونات هذا النظام كالانتاجية والاجور والرواتب والمكافئات ، التكاليف والقيم والاسعار والارباح ، ويجد الحلول العملية للتناقضات القائمة فيما بينها لصالح تسريع عملية التنمية وزيادة الدخل المتحقق

وتحسين مستوى حياة ومعيشة الشغيلة .

ويتطلب هذا اعادة النظر في سياسات الاجور والمكافئات والمخصصات والضرائب والاسعار ومجمل السياسة المالية والنقدية للبلاد ، اضافة الى وضع المعايير العلمية للانتاجية والانتاج وكفاءة الاداء .

● الاستخدام الفعال للعلاقات الاقتصادية العربية والدولية ، وبشكل خاص التجارة الخارجية بما يجعلها حقا عاملا محفزا لنمو الدخل القومي . ويرتبط هذا الامر بطبيعة التركيب السلعي والجغرافي للسلع المستوردة ومستوى اسعارها ومدى التضخم المستورد معها وآثاره المباشرة وغير المباشرة على اسعار السلع والاجور الحقيقية للشغيلة ، اضافة الى مسائل القروض ونقل التكنولوجيا ... الخ .

وتؤكد التجارب الاهمية البالغة لتعزيز علاقات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الاقطار الشقيقة في الوطن العربي « وان يتم تخطيط القطر ضمن مجمل حركة التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي الكبير وما يحيط به من شروط محلية ودولية » ، من جهة وضرورات تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع بلدان المنظومة الاشتراكية الصديقة والبلدان النامية التقدمية من جهة اخرى ، وتأثيرها على تعزيز التحرر

الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني متنوع ومتوازن مستقل .

● اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بتقليص مستويات الارباح المتحققة لمتملكي وسائل الانتاج اضافة الى تحديد مجالات التوظيف وحجمه واتجاهات استخدام فائض القيمة المتحقق ، عبر سياسة الضرائب والاسعار وفق المنظور الذي يميز بين السلع الاساسية والاعتيادية والكمالية من جهة والدخول الواطئة والمتوسطة والعالية من جهة اخرى . ومع ان هذه المسالة ترتبط اساسا بالموقف المبدأي من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية ، فانها اذا ما اهملت تقود الى تعميق التمايز الطبقي والتفاوت في الدخول وما ينجم عن ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤثرة سلبيا على اتجاهات ومضمون التطور في البلاد .

● وتلعب الادارة الاقتصادية دورا مؤثرا جدا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على النشاط الاقتصادي للمؤسسات الانتاجية . ويتطلب هذا تطويرا لاساليب ونظم العمل وجوهر العلاقة مع المنتجين الفعليين واسس مزج عناصر الانتاج وتنظيمه وفي وضع المعايير الملموسة عن الانتاجية والانتاج والتكاليف ... الخ .

٢ ـ مجموعة العوامل الاجتماعية

تلعب العوامل الاجتماعية دورا مؤثرا جدا على عملية التنمية لعلاقاتها التشابكية مع الجوانب الاقتصادية والسياسية . فالانسان المنتج هو الطرف الاساسي في العملية الانتاجية وهو العنصر الحاسم في القوى المنتجة ، وعلى مستوى تطوره الفكري والجسدي والنفسي في اطار علاقات الانتاج السائدة يتحدد مستوى الانتاج الكمي والنوعي . ويتطلب في واقع العراق المتطور حاليا توسيع الاهتمام بالعوامل الاجتماعية وذلك من اجل :

● الاستكمال المعجل لحملة مكافحة الامية بين ابناء الشعب وتحديد سقف زمني للانتهاء منها وتعبئة كل الطاقات القادرة على المشاركة في هذه الحملة مع ضمان التعليم المتواصل لهم بحيث يتحول من انسان لا يقرأ ولا يكتب الى انسان قادر على المشاركة الواعية والفعالة في النشاط الفكري المتطور باستمرار في المجتمع .

وعملية مكافحة الامية ليست نشاطا اجتماعيا مجردا بل تتشابك بالمضامين السياسية والاقتصادية وتتفاعل معها الى ابعد الحدود .

● الاهتمام البالغ بالعنصر البشري المشارك في النشاط الاقتصادي ، وبخاصة المنتجين الفعليين

عبر تزويدهم بالمعارف وتطوير خبراتهم ومهاراتهم وايجاد فرص للدراسة والتدريب والتأهيل بالطرق المناسبة ولمستويات متعددة وتمكينهم من استخدام المستويات الجديدة المتقدمة للعلوم والتكنولوجيا الداخلة في العمليات الاقتصادية في العراق وتطويعها وتطويرها بما ينسجم وحاجات وامكانيات القطر الفعلية . واكدت خطة التنمية على الضرورة الكبيرة لاخضاع الدراسات والمناهج الجامعية والمعاهد الفنية ومؤسسات البحث العلمي ودورات التدريب الفني والمهني لمهمات عملية التنمية القومية .

● تطوير العناية بالوقاية الصحية والسلامة الصناعية وبالخدمات الصحية والثقافة بما يساهم في توفير الاجواء المناسبة والمشجعة على تطوير الانتاج وتحسين كفاءة الاداء المؤثرة بصورة مباشرة وغير مباشرة على نشاط الانسان والشروط المحيطة بالعملية الاقتصادية .

● ايلاء العلاقات الانسانية والديمقراطية في المنشآت الانتاجية والخدمية اهمية استثنائية بما يؤدي الى تطوير المبادرات والابداع والنقد والنقد الذاتي والمحاسبة الواعية في اطار من الفهم المشترك لطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وضرورات بذل جهود متميزة للوصول الى الاهداف المنشودة . ان توفير مثل هذه العلاقات يتطلب

وضع نظم عمل واساليب فعالة وجديدة توصل الى النتائج المرجوة منها . وهذه المسألة لا تنفصل قطعا عن طبيعة الملكية في هذه المنشآت من جهة ومضمون العلاقة بين الاجور والانتاجية ، الاجور والارباح المتحققة من جهة اخرى في اطار نظام رشيد للحوافز الاقتصادية . وتنعكس العلاقات والممارسات الديمقراطية في دور الشغيلة في المشاركة الواعية والواسعة في مناقشات الخطة كل في مجال نشاطه الاقتصادي وفي تقويم التنفيذ ومتابعته وفي انتخابات مجالس الادارة والهيئات الاستشارية والتمثيل الجيد لمصالح الشغيلة والاقتصاد الوطني وفي الالتزام بالقرارات الصادرة عن الهيئات المركزية . ويتسع مفهوم المشاركة الديمقراطية ليشمل مجموع الشعب وفي طليعته الاحزاب الوطنية والقومية التقدمية المؤتلفة والمنظمات والاتحادات المهنية الجماهيرية والصحافة واجهزة الاعلام ... الخ . وقد جاء قرار مجلس قيادة الثورة بصواب كبير تأكيده على « التوسع في ممارسة العلاقات الديمقراطية على نطاق شامل بما يضمن المشاركة الواسعة والمساهمة الفعالة لعموم العاملين في الاجهزة الرسمية والشعبية بغية تنفيذ الخطة وتحقيق الاهداف الموضوعة ووفقا للبرامج الزمنية المقررة . » وفي قانون الخطة رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧

جاء القانون مؤكدا دعوة تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي وتشكيلات الجبهة الوطنية والقومية التقدمية والمنظمات والاتحادات المهنية الجماهيرية للمشاركة في وضع الصيغ الكفيلة لتوسيع دورها في المشاركة المستمرة لتنفيذ الخطة بمختلف آفاقها الزمنية والعمل على تاشير الانحرافات التي تحدث فيها بصيغ موضوعية وكشف الاحتياطي المعطل من الموارد في عملية التخطيط والتنمية ... »

● الافادة الواعية من التقاليد والعادات الثورية التي ورثها الشعب العراقي عبر نضاله الطويل وتعميق مضمونها التقدمي وربطها بالنظرة المادية الواقعية لطبيعة المرحلة والتحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية التقدمية الجارية في القطر . كما ان الحفاظ على الحماس الثوري الضروري الذي تكون عبر معارك الشعب والامة العربية الوطنية والقومية والطبقية ، وتطويره يعتبر مسالة اساسية لرفع مستوى مساهمة الجماهير في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع معدلات نمو الدخل القومي .

وفي الوقت ذاته لابد من خوض نضال دائب ضد التقاليد والعادات البالية والنظرة السلبية ازاء العمل والانتاج والموقف اللاابالي ازاء مصائر

المجتمع والاتكالية بانواعها المختلفة القدرية . ويتطلب الامر ايضا تطوير دور المراة في العملية الاقتصادية الجارية وتغيير نظرة المراة والرجل في آن واحد ازاء دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

● اعارة انتباه متزايد للعوامل النفسية للشغيلة المشاركين في انتاج الخيرات المادية والعمل على تطوير الثقة بالنفس وتطوير المستوى والخدمات الثقافية التي تخفف عن العاملين عبء العمل وصعوباته .

ومن هنا يتبين للمتتبع ان تحفيز العوامل المؤثرة بشكل مباشر او غير مباشر على نمو الدخل القومي عديدة ومتشابكة فيما بينها ومتبادلة التاثير ، انها عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ، عوامل اجتماعية ونفسية وسياسية ، عوامل داخلية وخارجية ، وترتبط اساسا بالقاعدة الاجتماعية وبالبناء الفوقي للمجتمع .

وتؤكد معطيات السنوات المنصرمة التي اعقبت ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ على ان

التحسن الجاري في قدرة الدولة والمجتمع على توفير الشروط المناسبة المشار اليها سابقا وتطويرها المستمر يؤثر بشكل ملموس وعملي على معدلات وسرعة نمو الدخل القومي في الاقتصاد الوطني وعلى تحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة وحياة وظروف عمل الشغيلة . والسير المتواصل نحو بناء الاشتراكية في العراق .

المحتويات

الفصل الاول : مفهوم الدخل القومي ومكوناته ٥

الفصل الثاني : العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي ٢٧

الفصل الثالث : توزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل القومي ٥٣

الفصل الرابع : تطور الدخل القومي في الاقتصاد العراقي ٨٧

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد – ٧١
٢٩٩ لسنة ١٩٧٨

دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م